



Utilization of Interactive Teaching Methods in Law Colleges

Ghassan Khaled¹ & Ola Ghanam^{1,*}

(Type: Full Article). Received: 26th Jul. 2025, Accepted: 1st Oct. 2025, Published: xxxx. DOI: <https://doi.org/10.1007/s10671-025-10331-1>

Accepted Manuscript, In Press

Abstract: Legal education is a foundational pillar in preparing legal professionals who are capable of meeting societal needs, aligning with the Sustainable Development Goals, and promoting the protection of human rights. Accordingly, law faculties have consistently endeavored to improve curricula and innovate teaching methods to deliver more effective legal education. These efforts aim to address community needs, reflect student interests, and enhance both academic and practical competencies, ultimately contributing to the consolidation of justice and the rule of law. **Purpose:** This research aims to examine the development of teaching methods in law schools, with particular emphasis on the role of interactive legal education in adding a practical dimension to the learning process. It highlights how such approaches can enhance students' academic performance and promote humanistic values through the integration of theoretical knowledge with practical application. The study investigates the potential effectiveness of employing the Socratic Method in interactive learning and the applicability of Bloom's Taxonomy in fostering comprehensive legal understanding—where students not only memorize content but also comprehend it, understand the legislative intent behind it, and gain the ability to critically evaluate and improve upon it. **Method** This research employs a descriptive approach in addition to a qualitative deductive approach. **Research Problem:** The central problem addressed is how to render legal education in Palestinian law schools more interactive and practice-oriented without compromising its primary purpose of providing students with substantial knowledge and information. In reality, graduates often fail to achieve the intended outcome of becoming jurist-lawyers with both theoretical depth and practical competence due to weaknesses in university education. Introducing interactive methods is thus proposed as an optimal solution to overcome these shortcomings. **Findings:** The results indicate that the adoption of interactive teaching strategies—particularly questioning and case-solving—significantly enhances students' self-confidence and develops essential legal competencies. These include critical, dialectical, and analytical thinking, as well as deductive reasoning and argumentation skills. Such methods contribute to shaping well-rounded legal professionals—jurist-lawyers—who are proficient in both legal procedures and the jurisprudential rationale underpinning them. **Recommendations** The research recommends integrating questioning techniques and case-based problem-solving into legal education curricula. These strategies have demonstrated a positive impact on students' cognitive and analytical skills and should be adopted as complementary instructional tools alongside traditional classroom lectures.

Keywords: Teaching Methods, Legal Education, Interactive Education, Law Colleges.

الاستعانة بأساليب التعليم التفاعلية في كليات القانون

غسان خالد¹، وعلا غنام^{1*}

تاريخ التسليم: (2025/7/26) تاريخ القبول: (205/10/1)، تاريخ النشر: (××××)

ملخص: يعتبر التعليم القانوني ركيزة أساسية في اعداد الكوادر القانونية القادرة على تلبية احتياجات المجتمع، بما يتماشى مع متطلبات التنمية وتعزيز حماية حقوق الإنسان، لذا حرصت كليات الحقوق دائماً على تطوير المناهج الدراسية وأساليب وطرق التدريس؛ لضمان تقديم تعليم قانوني أكثر كفاءة يلبي حاجة المجتمع واهتمامات الدارسين ويعزز قدراتهم العلمية والعملية ويساعد في إرساء دعائم العدالة وسيادة القانون في المجتمع. **الهدف:** سعى الباحثان في هذا البحث إلى دراسة سبل تطوير أساليب وطرق التدريس في كليات القانون وبيان مدى أهمية التعليم القانوني التفاعلي في اضافة الطابع العملي على العملية التعليمية وفي ذات الوقت تحسين الأداء الأكاديمي العلمي للطلبة وتعزيز القيم الإنسانية وذلك من خلال تكامل الإطار النظري مع التطبيق العملي ما أمكن، الأمر الذي من شأنه تعزيز الفهم الواقعي للقانون ولتحقيق ذلك يمكن دراسة مدى إمكانية الإفادة من أسلوب سقراطي في التعليم التفاعلي ومدى إمكانية الإفادة من جدول بلوم للوصول إلى المعلومة الكاملة والتي ليس فقط بحفظها الطالب بل يفهمها ويفهم غرض المشرع منها ولديه القدرة على تقييم ذلك كله واقتراح الأفضل. **المنهج:** اتبع الباحثان في اعداد هذا البحث المنهج الوصفي بالإضافة إلى المنهج الكيفي الاستنباطي. **مشكلة البحث:** تتمثل مشكلة البحث الرئيسية بكيفية جعل التعليم في كليات القانون الفلسطينية تعليماً تفاعلياً و اضافة الطابع العملي عليه دون الانتقاص من استغلال الغرض الرئيس منه المتمثل بإكساب الطلبة أكبر قدر ممكن من المعارف والمعلومات، وأن الطالب بعد تخرجه من الجامعة يستكمل معارفه النظرية بتجارب تطبيقية تؤدي بالنتيجة وفقاً للمفترض إلى اكتمال الغاية من المرحلتين، وهي الوصول إلى محام فقيه بالقانون، وحيث أن هذه الغاية كثيراً ما لا تتحقق على النحو المفترض بسبب الهشاشة في طبيعة التعليم الجامعي، فيكون ادخال التعليم التفاعلي عليه حلاً أمثل لتجاوز ذلك الضعف. **النتائج:** خلص الباحثان بنتيجة بحثهم إلى أن اعتماد أساليب التعليم التفاعلي لا سيما أسلوب طرح الأسئلة وحل القضايا تسهم في تعزيز ثقة طلبة القانون بأنفسهم وتنمية قدراتهم ومهاراتهم القانونية على التفكير النقدي والجدلي والتحليل والتأصيل والاستنباط وبالتالي تكوين شخصية قانونية قوية والوصول إلى النتيجة المثلى والتي عنوانها "محامي فقيه" يتقن الإجراءات ويفهم تأصيل أحكامها القانونية. **التوصيات:** يوصي الباحثان باعتماد أسلوب طرح القضايا وحل القضايا في التعليم التفاعلي لما لها من أثر إيجابي في تعزيز مهارات التفكير النقدي والجدلي والتحليلي لدى طلبة القانون، وذلك من خلال دمجها في المناهج الدراسية بصفتها أساليب تعليمية مكملة للحاضرة من الصفوة وليست ببدلاً عنها.

الكلمات المفتاحية: أساليب التدريس، التعليم القانوني، التعليم التفاعلي، كليات الحقوق.

1 Faculty of Law and Political Science, An-Najah National University, Nablus, Palestine. gkhaled@najah.edu

1 كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين. gkhaled@najah.edu
* الباحث المراسل: o.ghanam@najah.edu

* Corresponding author email: o.ghanam@najah.edu

الطالب على إعمال عقله وتعلم المهارات المشار إليها؛ مما يزيد بالنتيجة من ثقته بنفسه وتركيزه وحيويته ونشاطه فينشأ على احترام التفاعل العلمي واحترام الرأي الآخر إذا جاء مستنداً إلى دليل سليم.

بالإضافة إلى ذلك، فإن أهمية البحث تتمثل بالتالي:

1. في كونه يعالج قضية هامة قل البحث فيها، كما أن موضوع البحث له أهمية كبيرة في الوقت الحالي بالنسبة لخصوصية وضع التعليم القانوني في فلسطين من حيث حداثة وأن العملية التعليمية إجمالاً تتأثر بمتغيرات كبيرة مرتبطة بدخول المعاملات الإلكترونية والذكاء الاصطناعي وغيرها على قطاعات الحياة المختلفة بما فيها التعليم، مما يستلزم بالضرورة القيام بما يلزم من متطلبات التغيير والمواكبة والتحسين.
2. تتضاعف أهمية موضوع البحث بسبب معالجته لقضايا تجمع في آن واحد للبعدين العملي والنظري، ويمكن أن يُستفاد من توصياته في تطوير أساليب وطرق التعليم القانوني في فلسطين.

إشكالية البحث

مع التطور المستمر في مختلف مجالات الحياة، لم يعد التعليم القانوني مقتصرًا على الوسائل التقليدية بل أصبح يعتمد على أساليب حديثة تهدف إلى تعزيز وتنمية قدرات الطلبة الفكرية والتطبيقية. وعليه، فإن إشكالية البحث تتمحور حول الاستعانة بأسلوبي طرح الأسئلة وحل القضايا كأسلوبين من أساليب التعليم التفاعلي في تحسين جودة التعليم القانوني وما هي متطلبات ذلك وماذا يترتب عليه من تأثير في تنمية المهارات القانونية للطلبة وتعزيز قدرتهم على التحليل والتطبيق مقارنة بالأساليب التقليدية المتبعة، وبحيث يحصل ذلك كله دون المساس بكون الغرض الرئيس من المرحلة الجامعية التعليمية هو اكساب الطلبة أكبر قدر ممكن من المعارف وأن التطبيق يكون في المرحلة التالية للتعليم الجامعي وهي مرحلة التدريب، فيأتي دور أساليب التعليم التفاعلية لردم الفجوة بين المرحلتين وجعل الطالب بحالة من التهيؤ لمرحلة التدريب العملي على نحو أفضل.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى التالي:

- توضيح المقصود بأسلوبي طرح الأسئلة وحل القضايا كأسلوبين من أساليب التعليم القانوني التفاعلي وكيفية تطبيقهما في العملية التعليمية القانونية.
- إبراز أهمية استخدام أسلوبي طرح الأسئلة وحل القضايا في التعليم القانوني، ومن ثم بيان مدى فعاليتها في تمكين

لم يعد دور كليات الحقوق مقتصرًا على نقل المعرفة للطلبة، لأن الأساليب التعليمية التقليدية أصبحت عاجزة عن مواكبة التطورات المتسارعة في سوق العمل؛ لذا باتت هذه الكليات تسعى إلى تمكين طلبتها من التفاعل الحر مع البرامج التعليمية وتزويدهم بالمعرفة والمهارات التي تساعد على المشاركة الفعالة والمنافسة والابتكار كالتفكير النقدي والعقل الجدلي والتحليل القانوني والصياغة القانونية وغيرها من المهارات الأساسية في المجال القانوني بهدف تأهيل طلبتها الخريجين من الالتحاق بسوق العمل ومجالاته بحالة عطاء مثلى.

وتحقيقاً لهذا الهدف، فقد اعتمدت العديد من كليات الحقوق على أساليب تعليمية تفاعلية تركز على الجانب التطبيقي للقواعد القانونية وتشجع الطلبة على دمج الجانب النظري بالجانب العملي، الأمر الذي من شأنه تحول الطالب من متلقي للمعلومة إلى باحث نشط وبالتالي تنمية مستويات التفكير الإبداعي لديه وتعزيز قدرته على التحليل والتأصيل والتفسير والتنبؤ والاستنتاج في المجال القانوني.

أهمية البحث

إن خصوصية المهن القانونية وعلى رأسها مهنة المحاماة تقتض من يقوم بها امتلاكه لمهارات العقل العلمي وفي مقدمتها اتباع المنهجية العلمية ومهارات العقل النقدي والتي تتجلى في الشك العلمي ومهارات العقل الجدلي وأهمها الاستنباط والتحليل والتأصيل والمقارنة⁽¹⁾. حيث يحتاج القانوني دائماً إلى امتلاك مهارات النقد والمحاكمة العلمية والبحث عن نقاط القوة والضعف والتعامل معها بحسب موقعه من القضية، وهو بموازاة ذلك كله يجب أن يكون ذات دراية عميقة بعلمه من قوانين وأعراف مستقرة واجتهادات قضائية وفقهية.

إن التوصيف أعلاه يصل بنا حتماً إلى نتيجة مفادها أن الطرق التدريسية التقليدية غير قادرة على توصيل المعارف والمهارة اللازمة للوصول إلى محام يتصف بما ورد أعلاه. وعليه، فإن هناك حاجة ماسة إلى التغيير نحو تهيئة الفرص أمام الطلبة لاكتساب المهارات والخبرات والمعارف المطلوبة عن طريق التفاعل والمشاركة والتفكير النشط والعمل الجماعي وصولاً إلى أن يكون الطالب عنصراً فاعلاً في عملية تعليمه. وحيث أن الباحثان يعيشان بحكم سيرتهم الذاتية المهنية تجليات ما ورد أعلاه سواء فيما يخص العملية الأكاديمية أو فيما يخص الواقع العلمي بمهنة المحاماة فهما يجدان أننا بصدد مشكلة تستحق الاعتناء بها والالتفات إليها بجدية عبر إدخال أساليب تعليمية إضافية تفاعلية تساعد

(1) (الشيخلي، 1999، صفحة 105)، (طربية، 2008، ص 179).

الطلبة من اكتساب المعرفة والفهم المعمق في المجال القانوني.

- بيان دور أسلوب طرَح الأسئلة وحل القضايا في تمكين طلبة القانون من التطبيق العملي للمعرفة القانونية، وتعزيز مهارات الحوار القانوني.

- بيان المهارات التي يجب أن يتحلى بها مدرس مساقات كلية القانون لاستخدام أسلوب طرَح الأسئلة والقضايا كأسلوبين من أساليب التعليم التفاعلي والتي يجب أن يسعى مدرس المساق بدوره إلى نقلها للطلبة.

المنهجية

اتبع الباحثان في اعداد هذا البحث المنهج الوصفي بالإضافة إلى المنهج الكيفي الاستنباطي حيث اعتمدا في ذلك على ملاحظتهما وما وصلا إليه من تشخيص لحقيقة الحال وذلك من واقع مهنتهما.

الدراسات السابقة

لقد عالجت موضوع البحث دراسات سابقة عدة إلا أن تلك المعالجة كانت على نحو عرضي، حيث لا توجد دراسات سابقة تعالج ذات موضوع البحث بشكل مباشر وبالكيفية التي يشتمل عليها، حيث هناك عدة دراسات تتناول ذات الفكرة من جانب ما، ومن ذلك الدراسات التالية:

الدحيات، عماد عبد الرحيم: التعليم القانوني الجامعي بين الواقع والمأمول. حيث تناول الباحث في هذه الدراسة كيفية التغلب على بعض التحديات التي يواجهها التعليم القانوني في العديد من الجامعات العربية، وذلك من خلال اتباع أساليب التدريس التفاعلي الحديث وربط المناهج الدراسية بأهداف واقعية تعكس احتياجات سوق العمل. ومع ذلك، لم يتم التطرق بشكل كافٍ لأسلوب حل طرَح الأسئلة وحل القضايا كأسلوبين من أساليب التعليم التفاعلي.

مشروع تعزيز سيادة القانون. أركان: التعلم والتعليم التفاعلي/ دليل لأساتذة القانون في فلسطين. حيث تعتبر هذه الدراسة من أوائل الدراسات على مستوى فلسطين التي تناولت موضوعها بشكل شبه متكامل، حيث شرحت ماهية التعليم التفاعلي وما الهدف منه وأنت على إيضاح لخصوصية بعض أساليب التعليم التفاعلي، مثل الطريقة السقراطية بصفة أنها تماثل تقريباً أسلوب طرَح الأسئلة وأيضاً تناولت تمارين المحاكاة، ومن ثم شرحت باقتضاب حيثيات استخدام الأساليب التفاعلية في التدريس. مما لا شك فيه أن الدراسة أعلاه قد أضاءت نوراً حول موضوعها لذوي الاختصاص إلا أنه يلاحظ أن طبيعة غرض الدراسة أعلاه لم تسمح لها بالتعمق

حول أساليب التعليم التفاعلية وإبراز خصوصية إجراءات ومتطلبات كل منها.

أبو زقية، أحمد عمر: مناهج كليات القانون وتطوير دراسة القانون، حيث تتميز هذه الدراسة بالجدية والدقة والعمق العلمي وفي كونها تناولت العديد من المسائل الجريئة ذات الصلة بعملية التعليم القانوني، ويلاحظ الدارس للبحث المذكور أن غرض مؤلفه تمحور حول دق ناقوس الخطر حول عدد من الإخفاقات في العملية التدريسية للعلوم القانونية مع إشارات عرضية لسبل حلول تلك الإشكاليات.

تقسيم البحث

على ضوء الأهمية التي تم تبينها أعلاه، فإننا نجد أن هناك اجماع لدى المختصين والخبراء على الحاجة لإدخال أساليب تعليمية تفاعلية لعملية التعليم القانوني وأن ذلك حتماً سيؤدي إلى فهم أعمق لدى الطلبة للمحتوى المعرفي الذي يتعلمونه انطلاقاً من كون التعليم أصلاً في أساسه يعد في حقيقته عملية تفكير وتأمل وأن وجود هكذا أساليب سيحول عملية التعليم من كونها عملية سلبية وخاملة بالنسبة لمعظم الطلبة إلى عملية إيجابية مليئة بالحيوية والنشاط العقلي.

وحيث أن أساليب التدريس التفاعلية كثيرة ومتنوعة، فقد رأى الباحثان ونظراً لخصوصية طبيعة بحثهم هذا الاختصار على أسلوبين فقط من أساليب التعليم التفاعلي بصفتها الأكثر ملائمة للتعليم القانوني في ظل المنتج المتوقع الوصول إليه على الصعيد الفلسطيني، وعليه فسيتم في المبحث الأول دراسة أسلوب طرَح الأسئلة ومن ثم دراسة أسلوب حل القضايا في المبحث الثاني، وسيتم تقسيم كل مبحث إلى مطلبين بما يكفل بالنتيجة تحقيق غرض البحث ما أمكن على النحو الأمثل.

المبحث الأول: أسلوب طرَح التساؤلات

تُعرف استراتيجية التدريس التفاعلي بأنها: "طريقة يندمج فيها المتعلم بفاعلية في مختلف أنشطة التعلم سواء في غرفة الصف الدراسي أو خارجها وذلك بدلاً من تلقي معلومات ومعارف الدرس بطريقة سلبية، إذ يتم تشجيع المتعلم على مشاركة الآخرين في العمل ضمن مجموعات يتخللها طرح التساؤلات والمشاركة في مشاريع التعلم⁽¹⁾".

إذ يجب على مدرسي مساقات القانون أن يضعوا لأنفسهم هدفاً رئيسياً واجب التحقيق بالنسبة لكافة المواد الدراسية وهو اكساب الطلبة مهارة التفكير والتحليل النقديين، وهي مهارة يحتاجها – كما أسلف – كافة المحامين وهي لن تأتي إلا ببذل الجهد والمروء بالتمرين والتدريب اللازمين، حيث يتوجب على المدرس أن يحث الطلبة على التفكير وأن يسأل أسئلة غير متوقعة وأن يستفز تفكيرهم وتحليلهم وقدراتهم، وهناك

أساليب عدة مستخدمة على نحو واسع في هذا النوع من التعليم مثل أسلوب سقراط⁽¹⁾ في التعليم والذي يتمثل بطرح الأسئلة والدراسة المعمقة للقضايا المطروحة من المدرس سواء كانت حقيقية أم افتراضية⁽²⁾.

إن استخدام المدرس لطريقة طرح الأسئلة كوسيلة تعليم تفاعلية مساندة للمحاضرة يستلزم أن يُراعي المدرس في ذلك الفروق الفردية بين الطلبة وأن يسعى إلى تعزيز الوعي بدلاً من فرض الرأي وأن يسعى إلى بناء علاقة تمتاز بالثقة والاحترام بينه وبين الطلبة وأن تكون نتائج النشاط التفاعلي إيجابية على شخصية الطالب من حيث زيادة ثقته بنفسه حتى وإن كانت إجابته خاطئة وأن يتعلم العمل ضمن الفريق وقبول الرأي الآخر وأن لا يقتصر اهتمامه وتفاعله مع الفئة المتميزة من الطلبة إنما يجب أن يسعى إلى مشاركة أكبر عدد ممكن من الطلبة في النشاط التفاعلي وأن يقدم لهم تقييماً وتغذية راجعة بطريقة إيجابية تتناسب مع خصوصية الطرف والحالة وأن يُراعي في ذلك الابتعاد عن الفظاظلة والقوة والاستهزاء⁽³⁾.

ويجب أن يراعي التدرج من المعلوم إلى المجهول، أي أن يربط المعلومات الجديدة بمعلومات معروفة للطلبة من السابق فيسهل عليهم فهمها، وأن يُراعي التدرج من الكل إلى التفاصيل والجزئيات⁽⁴⁾ وذلك لضمان وجود بناء سليم للمعلومات والتكامل فيما بينهما فإذا كانت المحاضرة حول المحكمة الدستورية، فعليه أولاً أن يتناول بالشرح ومن ثم بالأسئلة اختصاصات المحكمة الدستورية كما هي واردة في القانون الأساسي⁽⁵⁾ والتي من ضمنها التصدي لمسألة دستورية التشريعات ومن ثم ينتقل إلى نصوص قانون المحكمة الدستورية⁽⁶⁾ التي تبين بالتفصيل كيف تتولى المحكمة الدستورية الرقابة القضائية على دستورية التشريعات.

وعليه، سيتم دراسة هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى مطلبين، يتناول الأول منه تعريف أسلوب طرح الأسئلة وشروطه وإيجابياته ويتناول الثاني المهارات التي يجب أن يتحلى بها المدرس لاستخدام هذا الأسلوب من أساليب التعليم التفاعلي على النحو الأمثل.

المطلب الأول: ماهية أسلوب طرح الأسئلة وشروطه وإيجابياته

إن الدرس لحالة التعليم القانوني في فلسطين سيلاحظ حتماً حقائق ثلاثة: الأولى: أن هذه العملية دائمة التطور وقد حققت قفزات حقيقية نحو التحسن والتوسع⁽⁷⁾، وأما الثانية، فتتمثل بكون أسلوب المحاضرة الصفية التقليدية يمثل عماد العملية التعليمية القانونية⁽⁸⁾، وهو الأسلوب الذي يُهمل ما بين الطلبة من فروق فردية، ولا يُعنى فيه المدرس سوى بالطلبة المتوسطين، فهو يهمل المتفوقين ويكبح اندفاعهم لكون المدرس يكون بحاجة إلى جو هادئ يمكنه من شرح برنامج محاضراته على النحو المفترض فيشعر هؤلاء بالملل والضجر، ومن ثم أن مدرس المساق في ذات الوقت يُهمل ضعاف الطلبة الذين يحتاجون إلى جهد إضافي لفهم كافة الحثيات على النحو اللازم، ومن ثم أن التأثير الإيجابي للمدرس على بناء القدرات الشخصية للطلبة ومؤهلات العقل النقدي والقدرة على التعبير عن الذات تكون متدنية للغاية⁽⁹⁾، وأما الحقيقة الثالثة فكونها تعاني من عدة مواطن هشاشة وضعف في عدة جوانب، ومن ذلك فيما يخص البحث العلمي وامتلاك الطلبة لخاصية الكتابة الأكاديمية والبحث القانوني وكذلك قلة التعامل مع السوابق القضائية وأحكام المحاكم، وضعف المعرفة باللغات الأجنبية في مجال العلوم القانونية بالإضافة إلى ضعف الربط بين الإطار النظري للدراسات القانونية والتطبيق العملي⁽¹⁰⁾. حيث يمثل المظهر الأخير من مظاهر الضعف المشكلة العلمية التي يحاول الباحثان استرعاء الانتباه إلى سبل تجاوزها، فعلى الرغم من أهمية الدراسات

(1) يستخدم أسلوب سقراط على نحو واسع في كليات الحقوق الأمريكية، وهنا ينوه الباحثان إلى أن طبيعة النظام التعليمي الخاص بالمحامين في فلسطين ووجود فترة زمنية مخصصة للتدريب العملي بعد نهاية الدراسة تجعل هذا الأسلوب ليس بديلاً عن اتباع أسلوب المحاضرة العلمية المعمقة إنما متمماً لها ومعززاً ومفسراً ومطبقاً لمضمونها. ومع ذلك فإن أهمية التعليم التفاعلي لا تنحصر فقط في كونه يكسب الطلبة مهارات التفكير النقدي والعقل العلمي ويساعد في جعلهم أكثر تفاعلاً أثناء تدريسهم المؤهل لهم لحياتهم العملية المهنية، إنما أيضاً تبرز أهميته في ضمان حد أدنى من المهارات ذات الصبغة العملية والتطبيقية لمن سيختار منهم مسارات مهنية قانونية مختلفة عن مسار المحاماة ولا تشترط فيمن يعمل فيها حيازته لإجازة المحاماة مثل من يعملون مستشارين قانونيين في مؤسسات حقوق الإنسان أو في الدوائر القانونية لدى الوزارات والأجهزة الحكومية الأخرى. بالمعنى ذاته: (نصرة، وعبدالله. 2013. صفحة 26).

(2) (مشروع تعزيز سيادة القانون: أركان التعلم والتعليم التفاعلي. 2007، صفحة 10).

(3) (الشرعية، 2011، صفحة 16).

(4) (المرجع السابق، صفحة 17).

(5) تراجع المادة (103) من القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لسنة 2003 وتعديلاته المنشور في جريدة الوقائع الفلسطينية بتاريخ 2003/3/19، العدد (0)، صفحة (5).

(6) تراجع المادة (27) من قانون المحكمة الدستورية العليا رقم (3) لسنة 2006 وتعديلاته المنشور في جريدة الوقائع الفلسطينية بتاريخ 2006/3/25، العدد (62)، صفحة (93).

(7) للمزيد: (مشروع تعزيز سيادة القانون: أركان. 2005).

(8) (أبو مطر، 2020، صفحة 34).

(9) (بالكناني، 2019، صفحة 367).

(10) (أبو شمالة، 2012، <https://qudsnet.com/post/216570>).

النظرية في تكوين الطلبة تكويناً علمياً وتزويدهم بالمعارف القانونية اللازمة والمطلوبة، إلا أنه يبقى هناك نقص في كيفية تحويل هذه المعلومات النظرية إلى أفكار عملية ذات أبعاد تطبيقية، فالحديث عن وجوب إدخال إلى العملية التعليمية وسائل تعليمية إضافية ذات طابع تفاعلي، يشارك الطالب ذاته في تعليم نفسه بطريقة مقبولة عليه نفسياً وقدراتياً، ومن ثم أنها تجسر الهوة بين مرحلة التعليم الأكاديمي في كليات القانون وبين مرحلة التدريب العملي الذي يجب على خريجي كليات القانون الالتحاق به والنجاح بالامتحانات المحددة بنهايته كشرط للحصول على إجازة المحاماة⁽¹⁾، إذ أن خريجي كلية القانون عادة ما يصطدمون عند تخرجهم بواقع مفاده صعوبة تحويل المعلومات العلمية والنظرية التي درسوها في كلياتهم إلى معارف حيوية صالحة للتطبيق والبناء عليها في تدريبهم العملي خاصة فيما يخص الفترة الأولى منه، فيأتي وفقاً لذلك دور أساليب التعليم التفاعلية في جسر هذه الهوة وفي تهيئة الطالب إلى الواقع العملي والتطبيقي ضمن حده الأدنى وذلك عبر إكسابه لمهارة تفعيل المعلومات الحيوية والتي يستطيع بموجبها الطالب استخدام معارفه العلمية والنظرية للإجابة على الأسئلة العملية التي تطرح، وهذا هو بالذات ما يسمى بأسلوب أو طريقة طرح الأسئلة كشكل من أشكال التعليم التفاعلي المبني على التحليل والتأصيل ومناقشة المشكلة المعروضة وتبادل الأدوار وذلك كله بعيداً عن صيغة التعليم الجامدة الأمر الذي يسهم في صقل مهارات الطلبة وتنمية قدراتهم على تقبل وجهات النظر المختلفة، فضلاً عن تمكين النظرة الإيجابية للآخرين ولأجتهاداتهم، وما يتبع ذلك من زيادة ثقة الطالب بنفسه وينمي لديه حافز البحث والدراسة وتنمية معارفه وقدراته ذاتياً ساعياً لأن يكون قادراً على المساهمة في الحوارات والتساؤلات على نحو فاعل ومميز فتكون النتيجة الأكيدة هي معرفة أفضل وأداء أوعى وعلم صالح للبناء عليه وللإستخدام العملي⁽²⁾.

يعتبر أسلوب طرح الأسئلة كأسلوب للتعليم ونشر المعرفة من أقدم الأساليب التدريسية، فقد استخدم الفيلسوف سقراط⁽³⁾ في حواراته مع الناس لمواجهة السفسطائيون⁽⁴⁾ منهج توجيه الأسئلة (منهج توليد الأفكار) وذلك لمعاونة الشخص الذي

يحاوره على استخراج المعرفة من دخيلة نفس ذلك الشخص، فكان سقراط يسعى من خلال محاورته للشخص المعني إلى أن يستخرج هذا الشخص بذاته من داخله ما يرى منه تأييداً لكلامه، حيث كان سقراط يصل إلى ذلك من خلال توجيه أسئلة إلى ذلك الشخص تؤدي بالنتيجة إلى تحقيق الهدف المطلوب⁽⁵⁾.

وقد أدخل عميد كلية الحقوق في جامعة هارفرد كريستوفر كولومبوس لانجديل قبل نحو (120) عاماً أسلوباً تدريسياً جديداً في كليته سماه الطريقة السقراطية؛ لأنها كانت تشابه تقنيات طرح الأسئلة التي كان سقراط يستخدمها للوصول إلى الحقيقة وإفهام الناس الصواب⁽⁶⁾، حيث تبدأ المحاضرات بتلاوة القواعد التشريعية والمبادئ التي استقر عليها القضاء بشأن المسألة موضوع اللقاء بالإضافة إلى أي مصادر أخرى ذات صلة من عرف واجتهاد للفقهاء والتي كان مدرس المساق قد طلب من الطلبة مسبقاً تحضيرها ودراستها والتهيؤ للتفاعل بشأنها ثم يقوم مدرس المساق بطرح الأسئلة حول تفاصيل القضية وغالباً ما يحصل ذلك بالنسبة للدول التي تتبنى النظام الأنجلوسكسوني من خلال دراسة حكم أو أكثر من أحكام القضاء التي تناولت المسألة موضوع المحاضرة. وأثناء المحاضرة وبعد الانتهاء من التفاعل والنقاش والإجابة على الأسئلة يقوم مدرس المساق بتغيير وقائع القضية في اتجاه ما ومن ثم يبدأ بطرح الأسئلة من جديد على ضوء المتغيرات التي أحدثها، وفي كل مرحلة من مراحل النقاش يسعى مدرس المساق إلى دفع الطلبة إلى أن يستنبطون بأنفسهم القاعدة القانونية التي احتكمت إليها المحكمة⁽⁷⁾. فإذا كانت القضية المطروحة للدراسة التفاعلية تتعلق مثلاً بمسؤولية المقول عن ضمان متانة البناء، فيجب أن يصل الطلبة بنتيجة عملية التدريس التفاعلية إلى أنها مسؤولية استثنائية وأنها متعلقة بالنظام العام وأنها تبقى قائمة طوال المدة المحددة قانوناً، ومن ثم يقوم مدرس المساق بالتغيير على حيثيات القضية مثلاً بكون المقول قد أدخل في مواصفات البناء بناء على طلب من صاحب العمل، فهل سيؤدي ذلك الأمر وقتئذ إلى إعفاء المقول من المسؤولية عن ضمان متانة البناء طوال المدة المحددة، طبعاً سيخلص الطلبة إلى أن ذلك لن يؤدي إلى إعفائه من المسؤولية كونها متعلقة بالنظام العام وتمس مصالح الآخرين والصالح العام، وقد يقوم مدرس

- (1) تراجع المواد (3،4،5،6) من قانون رقم (3) لسنة 1999م بشأن تنظيم مهنة المحاماة وتعديلاته المنشور في جريدة الوقائع الفلسطينية بتاريخ 1999/10/10، العدد (30)، صفحة (5).
- (2) (الحيات، 2019، صفحة 81).
- (3) فيلسوف يوناني عاش في أثينا في الفترة ما بين 470-399 ق.م وهو يعتبر مؤسس الفلسفة الغربية وأحد أوائل الفلاسفة الأخلاقيين. للمزيد (كرم، 1976).
- (4) السفسطائية، مذهب فكري فلسفي نشأ في اليونان نهاية القرن السادس قبل الميلاد، وقد قام السفسطائيون بإنكار حقائق الأشياء وزعموا أن كل شيء مبني على الوهم ولا توجد حقيقة ثابتة فيما يخص الخير والشر. للمزيد (كرم، 1976) مرجع سابق.
- (5) (جاردر، 1996، صفحة 91).
- (6) (مشروع تعزيز سيادة القانون: أركان. التعلم والتعليم التفاعلي. 2007. صفحة 11) مرجع سابق.
- (7) (المرجع السابق. صفحة 12).

المطلب الثاني: مهارات المعلم الفعالة في استخدام أسلوب طرح الأسئلة

ما تجدر الإشارة إليه أن العملية التعليمية الناجحة، وبالذات تلك القائمة على أسس تفاعلية تستلزم بالضرورة وجود معلم كفء يعطي محاضراته ويؤدي واجباته بما يلزم من الانضباط والالتزام وبالمقابل يجب أن يكون على درجة عالية من المرونة وأن يكون ذا شخصية قوية ويتحلى بالصبر والعدل والموضوعية والحزم والحيوية والتعاون والميل الاجتماعي فيألف ويؤلف وفق ما يلزم مراعاته من الضوابط والتوازن ويجب أن يكون بالتأكيد ذا دراية علمية عميقة بتخصصه حتى يستطيع طرح الأسئلة والتفاعل مع الإجابات وتقييمها وتصويبها وهو بموازاة ذلك كله يجب أن يراعي احترام الطلبة والصدق والأمانة ودمائة الخلق والتواضع والتأدب في الألفاظ حتى يكون مثلاً أعلى لطلابه⁽⁶⁾.

ولكي يستطيع مدرس المساق إدخال أسلوب طرح الأسئلة بصفته أسلوباً تعليمياً تفاعلياً يجب أن تكون لديه المهارات اللازمة، فيجب أن تكون لديه مهارات صوغ الأسئلة، والتي يجب أن تكون واضحة ومفهومة ومثيرة للتفكير ومتوافقة مع قدرات الطلبة العلمية ومناسبة للهدف الرئيس المصاغة لأجله⁽⁷⁾ وهو إكساب الطلبة المعرفة العلمية المطلوبة بطريقة مفهومة وقابلة للاستخدام وأن يترافق ذلك مع اكساب الطلبة لمهارات العقل العلمي وفي مقدمتها اتباع المنهجية العلمية ومهارات العقل النقدي، وإجمالاً فقد استقر التربويون⁽⁸⁾ على مجموعة من المبادئ التي يجب مراعاتها عند صياغة الأسئلة ضمن سياق نظام التعليم التفاعلي وتشمل وجوب أن تكون الأسئلة واضحة ومحددة، وعليه فإن الأسئلة ذات الأبعاد الهلالية أو التي تحتل أكثر من تأويل لا تصلح لهذه الغاية، ومن ثم يجب أن تكون الأسئلة غير مركبة وإجابتها ليست بنعم أو لا، إذ أن مراد هذا النمط من التعليم لا يتحقق إلا من خلال أسئلة تفاعلية تثير لدى الطالب الحاجة إلى أعمال مهارات العقل النقدي والتي تتجلى في الشك العلمي ومهارات العقل الجدلي وفي مقدمتها الاستنباط والتحليل والتأصيل والمقارنة، وذلك كله يفترض ممارسة الطالب لمهارات المحاجة والإقناع وتسبيب موقفه الذي يتبناه بشأن السؤال المطروح، ومن ثم يجب أن تكون الأسئلة غير موحية بالإجابة، ولكنها في ذات الوقت ليست غامضة على نحو معقد

المساق بعد ذلك بإحداث تغيير آخر على حيثيات ووقائع الدعوى وهو مثلاً كيف سيكون حكم القانون إذا حصل تصدع على متانة البناء وكان سببه عيب في الأرض المقام عليها البناء، فإن التفاعل بين الطلبة حينئذ يجب أن يصل إلى نتيجة مفادها بقاء المسؤولية قائمة إلا إذا ثبت أنه قد نجم عن حادث لا يمكن التحرز منه كالقوة القاهرة⁽¹⁾.

بالتوازي مع الأسلوب الذي شرعت فيه جامعة هارفرد كما تم بيانه أعلاه، وتقريباً في ذات الفترة الزمنية شرعت جامعة موسكو الحكومية، وتلاها لاحقاً العديد من الجامعات، في استخدام أسلوب تعليم تفاعلي يركز على حلقات النقاش "Seminar" والذي ما زال مستخدماً لغاية تاريخه في تلك الجامعات، حيث يُبنى هذا النظام على كون الطالب يتعرض للمعلومة العلمية مرتين، الأولى عند سماعها من المحاضر في المحاضرة الصفية الرئيسية، والثانية عند نقاشها ضمن مجموعات وحلقات النقاش التي يتم توزيع الطلبة عليها⁽²⁾.

بالإضافة إلى ما أشير إليه من السابق فإنه يلزم لنجاح هذا الأسلوب من أساليب التعليم التفاعلي التحضير العملي الجيد من قبل مدرس المساق ومن قبل الطلبة وأن يتيح المدرس للطلبة أيضاً توجيه الأسئلة واقتراح متغيرات على القضية المعروضة عليهم والتعامل معها⁽³⁾، ويجب أن ينتبه المدرس إلى حصر النقاش بالموضوع الذي يجب أن يتعلم الطلبة أحكامه، فيوازن بين مرونة الطرح والجو التفاعلي من جهة وبين ضمان حصول الطلبة على معلومات علمية محددة وقد فهموها بطريقة معمقة وصالحة للتطبيق⁽⁴⁾، وإجمالاً يجب أن يُراعى مدرس المساق أن تبدأ الأسئلة بالأشياء البسيطة والأساسية حتى يتم البناء عليها ومن ثم الانتقال إلى الأسئلة الأكثر صعوبة، ويجب أن يوازن بين كون الأسئلة ليست مستحيلة الإجابة وبين كونها ليست ساذجة، فالمطلوب طرح أسئلة تحدى ذكاء الطالب العادي فتدفعه إلى أعمال عقله والبحث في مخزون معلوماته والتعامل مع وسائل التحليل القانوني للارتقاء بمستواه، وينبغي للمدرس أن يولي اهتمامه للأسئلة التي يسألها الطلبة فهي وسيلة لمعرفة لما يدور في خلدكم ولمعرفته لحدود معارفهم ولأفاق فهمهم⁽⁵⁾ فإراعي في ذلك كله في عملية تعليمهم.

(1) للمزيد حول الحيثيات العلمية للأحكام القانونية ذات الصلة بالقضية الافتراضية (سماره. 2007). وكذلك يراجع: (مشروع تعزيز سيادة القانون: أركان. التعلم والتعليم التفاعلي. 2007. صفحة 11) مرجع سابق.

(2) للمزيد <https://studyshoot.com/university/> تاريخ آخر زيارة بتاريخ 2025/3/23 الساعة 1 م.

(3) (الشراعية، 2011، صفحة 73) مرجع سابق.

(4) (طربية، 2008، صفحة 96) مرجع سابق.

(5) (الشراعية، 2011، صفحة 74) مرجع سابق.

(6) (طربية، 2008، صفحة 82) مرجع سابق، (السويدان، 2008، صفحة 9).

(7) (الخليفة، 1996، صفحة 106).

(8) (الشراعية، 2011، صفحة 77) مرجع سابق، (الجنابي، 2020، صفحة 166)، (حمادة، 2014، صفحة 111).

محيط للطلبة، فيجب أن تكون متوازنة بحيث أنه لا يمكن الوصول إلى الإجابة عليها إلا من خلال بذل جهود حقيقية، وقد تم فيها إعمال مهارات العقل النقدي المشار إليها، فإذا كانت الأسئلة سهلة وساذجة فذلك سيؤثر سلباً على نحو ملحوظ على جدية الطلبة في التحضير للقاء التفاعلي لا اعتقادهم أنهم يستطيعوا الإجابة عليها دون الحاجة إلى استعداد وتحضير، وكذلك لا يجوز أن تكون الأسئلة شديدة التعقيد والغموض فيصل الطالب بسبب ذلك إلى نتيجة أيضاً سلبية مفادها أن لا فائدة من التحضير، فالأسئلة معقدة أو أنها تشتمل على محتوى هلامي غير مرتبط بالمنهاج الدراسي. ومن ثم يجب الحرص على أن تكون الأسئلة مصاغة باللغة الفصحى⁽¹⁾ المفهومة، إذ أن طالب القانون ملزم بحكم الضرورة بدراسة التشريعات وأحكام المحاكم والتي لغتها على درجة عالية من الدقة والفصاحة والاقتضاب، ولذا فيجب تهيئته لذلك التعامل أثناء عملية التعليم التفاعلي، ويجب أن تكون لديه قدرة على التمييز بين المصطلحات المتقاربة ولكنها في الحقيقة ذات معاني قانونية مختلفة، فالحكم القضائي يختلف عن القرار القضائي، ومحكمة العدل العليا تختلف عن المحكمة العليا، والوصف يختلف عن التحليل، والحالة تختلف عن الظاهرة، والقانون يختلف عن التشريع، والعقد الملزم يختلف عن العقد اللازم، والحكم النهائي يختلف عن الحكم القطعي، وحجية الأمر المقضي به تختلف عن قوة الأمر المقضي به، والحكومة تختلف عن الدولة⁽²⁾، ويقع أيضاً ضمن المهارات ذات الصلة باللغة والتي يجب أن يمتلكها مدرس المساق التفاعلي ويحرص على إكسابها للطلبة مهارة التعامل السليم مع علامات الإشارة، إذ أن الإخلال ببعضها قد يؤدي إلى تغيير المعنى، سواء كان الإخلال بعدم وضعها أصلاً أو بوضعها في مكان خاطئ أو أنه كان بسبب استخدام الإشارة غير المناسبة للواقعة. إضافة إلى ما ورد أعلاه فإن الأسئلة التي تطرح أثناء عملية التعليم التفاعلي يجب أن تتسم بالتتابع المنطقي وأن تدرج من البسيط إلى المركب⁽³⁾ وأن تكون متتابعة ومتكاملة بحيث تمثل في مجموعها المعلومة العلمية المراد تعليمها للطلبة مترافقة مع اكتسابهم مهارات العقل الجدلي من تحليل وتأصيل واستنباط وغيرها.

بالإضافة إلى مهارة صوغ الأسئلة فإن مدرس المساق التفاعلي يجب أن تكون لديه مهارة توجيه الأسئلة، بما يكفل تحقيقها للغرض منها وهو إثارة التفكير لدى الطلبة وزيادة

علمهم ووعيهم وتعميق إدراكهم. والمقصود بمهارة توجيه الأسئلة: كيفية إلقاء السؤال ومتى يتم القاءه ولمن يوجهه ومن يجب عليه⁽⁴⁾، حيث توجه الأسئلة بداية إلى جميع الطلبة ومن ثم يتم اختيار الطالب الذي يجب على السؤال، حيث يفيد ذلك في جذب انتباه جميع الطلبة وجعلهم جميعاً بحالة من التركيز والتفكير خشية من أن يفاجئوا باختيارهم لإجابة السؤال، ومن ثم أنهم عند سماعهم إجابة زميلهم الذي تم اختياره للإجابة من قبل مدرس المساق يكون موقفهم تلقائياً هو موقف المقارن مع الإجابة التي كانوا يفكرون بها مع الإجابة التي تليت على مسامعهم، ويجب على مدرس المساق أن يوزع الأسئلة على جميع الطلبة بصورة عادلة⁽⁵⁾ وأن لا يسمح بأن يتصدى للإجابة دائماً ذات الطلبة فهذا سيؤدي إلى خلل هائل في النتائج المطلوب تحقيقها، وعليه أن لا يتبع ترتيباً معيناً في اختيار الطالب الذي سيكلفه بالإجابة⁽⁶⁾، إذ أن عكس ذلك سيجعل الطلبة الذي لم يحل دورهم بعد بحالة من الانتظار السلبي.

بالإضافة إلى مهارة صياغة الأسئلة ومهارة توجيهها فإن المهارة الأهم⁽⁷⁾ التي يجب أن يتحلى بها مدرس مساقات التعليم التفاعلي هي مهارة التصرف السليم بشأن إجابات الطلبة، بمعنى ما هو التصرف أو ردة الفعل الذي يجب أن يتخذه مدرس المساق بعد سماعه لإجابة الطالب، والزاوية الأهم في ذلك كله، ما هو المعيار الذي بناء عليه يحدد مدرس المساق فيما إذا كانت الإجابة كاملة ومثمرة وتعكس تحقيق التعليم التفاعلي أم لا. بداية، وبشأن الشق الأول، وهو بالذات كيفية التصرف بشأن إجابة الطلبة أثناء عملية التعليم التفاعلي، إذ يجب على مدرس المساق أن يستمع بعناية لإجابة الطالب، وفي حال كانت الإجابة صحيحة فإنه يمتدح الطالب على حسن أدائه، إذ أن الإثابة الفورية ترفع المعنويات وتعزز الثقة بالنفس، وفي حال كانت الإجابة خاطئة أو ناقصة فلا يجدر بالمدرس وقتئذ أن يعلن للطلبة بكون الإجابة خاطئة إنما يوجهه بعبارات أخرى مثل هذه ليست الإجابة المطلوبة⁽⁸⁾ أو بالقول أنه من الجيد أنك اجتهدت ولكن الإجابة غير دقيقة، ويمكن أن يبدأ معه حوار ونقاش وتوجيه أسئلة إضافية لغرض مساعدته في الوصول إلى الإجابة الصحيحة، ولا يجوز بأي حال من الأحوال أن يختار المدرس أسلوب

(1) (الشرابية، 2011، صفحة 77) مرجع سابق.

(2) (الشيخلي، 1999، صفحة 110) مرجع سابق.

(3) (طريبة، 2008، صفحة 96) مرجع سابق.

(4) (الجنابي، 2020، صفحة 166) مرجع سابق.

(5) (حمادة، 2014، صفحة 111) مرجع سابق، (الجنابي، 2020، صفحة 167) مرجع سابق.

(6) (حمادة، 2014، صفحة 111) مرجع سابق، (الشرابية، 2011، صفحة 78) مرجع سابق، (الجنابي، 2020، صفحة 167) مرجع سابق.

(7) (الشرابية، 2011، صفحة 80) مرجع سابق.

(8) (الشرابية، 2011، صفحة 81) مرجع سابق، (إبراهيم، 2018، صفحة 53).

التهكم⁽¹⁾ في التعامل مع الطالب الذي أجاب بإجابة خاطئة أو أن يعاقبه.

بالإضافة إلى ما ورد، فإن هناك مسألة ذات أهمية استثنائية أيضاً فيما يخص مهارة التعامل مع إجابات الطلبة ضمن عملية التعليم التفاعلي، فتتمثل بكيفية تحديد فيما إذا كانت الإجابة الصحيحة تعكس أيضاً تعليماً تفاعلياً صحيحاً وقد أدى غرضه على النحو الأمثل أم لا. ولعل مناقشة هكذا مسألة مرتبطة بحصول حالات تكون فيها إجابة الطالب على السؤال المطروح صحيحة من حيث منطوقها، إلا أن فهم الطالب لحيثيات تلك الإجابة قاصر، وتحديد لكون الطالب لم يصل إلى الإجابة بنتيجة إعماله لمهارات التفكير النقدي والتي أشرنا إليها من السابق، حيث يتطلب التفكير النقدي فحص الموضوع والنظر إلى تفاصيله وعدم التسليم لما يقوله الآخرون⁽²⁾، ويجب أن يسبق ذلك الحصول على المعرفة العلمية اللازمة حول الموضوع والبراهين ذات الصلة، فيكون انطلاقاً من ذلك ما توصل إليه الطالب حول طبيعة الجواب الصحيح على المسألة المطروحة عليه هو في حقيقته قد جاء بنتيجة مسار تحليل قاده إلى استنتاج منطقي⁽³⁾.

وعليه فإن مجرد قراءة الحقائق دون التفاعل معها لا يحقق غرض التعليم التفاعلي بل وحتى فإننا نبقي أمام ذات التقييم حتى وإن كان الطالب يفهم ما يقوله، وقد شهد العالم عدة اجتهادات لوضع مقاييس ومعايير لتحديد فيما إذا كان مستوى التفكير العلمي للطلبة قد وصل إلى حيث يجب أن يصل من العمق وسعة الدراية، ولعل أبرز هذه المبادرات تتمثل بتصنيف بلوم⁽⁴⁾ لمستويات التفكير الأعلى والذي صنف التفكير لغرض النهضة به من خلال العمليات الست التالية⁽⁵⁾:

1. المعرفة: إذ يجب أولاً على الطالب أن يتعرف على الحقائق ووقائع القضية وكل ما يخصها من تفاصيل علمية، وذلك من خلال المطالعة والدراسة والأسئلة والاستكشاف والمتابعة والملاحظة.

2. الفهم: يتم في هذه المرحلة فهم ما تمت معرفته، حيث يمكن التأكد من فهم الطالب من خلال إعادة صياغة المعلومة وتلخيص المعلومة وإعطاء مثال على المعلومة وشرحها للآخرين ومناقشة المعلومة ومقارنتها مع غيرها.

3. التطبيق: حيث يقوم الطالب في هذه المرحلة باستخدام المعلومات التي تعرف عليها وفهمها في مواقف تعليمية جديدة، وذلك من خلال التطبيق العملي وتوظيف المعرفة في سياقات عملية مختلفة.

4. التحليل: في هذه المرحلة يحلل الطالب كامل عناصر المعلومات التي اكتسبها إلى أجزاء أصغر لفهم هيكلتها وتركيبها ومعرفة كيفية ارتباطها ببعضها البعض مما يمنحه القدرة على تحليلها وتمييزها عن غيرها وبالتالي حسن استخدامها.

5. التقييم: بناء على كل ما سبق يقيم الطالب المعلومات ويستخلص النتائج ونقاط القوة والضعف وفقاً للمعارف والمهارات التي اكتسبها، ويعتمد على ما يعرفه من معلومات مفهومة له وقد حلها في نقد أو تأييد أو تعديل مناهج أو أنظمة عمل معينة.

6. الابتكار: حيث يمكن للطالب في هذه المرحلة بناء على كل ما سبق وما تم اكتسابه من معارف ومهارات أن يبادر إلى ابتكار ما هو جديد أو إعادة ترتيب الموجود أو توجيهه بتعديله أو اقتراح نموذج مختلف أو تأليف ما هو جديد.

عند مراجعة تصنيف بلوم بمراحله ومستوياته المتتابعة أعلاه، يتضح أنها تنتقل بالطالب من مجرد فهم القاعدة القانونية وحفظها إلى كونه قادر على تطبيقها بل قادر على فهم مراد المشرع من وضعها وصولاً إلى قدرته على تقييمها واقتراح توصيات للتحسين عليها وتعديلها على نحو يحقق مراد المشرع من وضعها على نحو أفضل، فهو لا يستطيع الانتقال إلى مستوى معين إلا بعد أن يكون قد تمكن من المستوى الذي يسبقه⁽⁶⁾، ولعل أكثر ما تعاني منه منظومة التطوير والتطور والبحث العلمي والابتكار في فلسطين عموماً وفي مجالات التعليم القانوني خصوصاً أن المدرسين غالباً ما يقفون عند تحقيق التلث الأول من مستويات جدول بلوم والمتمثلة بالمعرفة والفهم، ولذا هناك حاجة ماسة للتغيير نحو اكساب الطلبة مهارة التفكير النقدي من خلال أفهامهم

(1) (الجنابي، 2020، صفحة 167) مرجع سابق، (إبراهيم، 2018، صفحة 48، 53) مرجع سابق.

(2) (مشروع تعزيز سيادة القانون: أركان. دليل أصول البحث القانوني. 2007. صفحة 40).

(3) (المرجع السابق، صفحة 40).

(4) هو عبارة عن نموذج هرمي صممه عالم النفس التربوي بنيامين بلوم في فترة الخمسينات من القرن الماضي، بهدف تصنيف أهداف ومراحل التعلم وتطوير قدرات ومهارات التفكير لدى الطلبة، ويوضح كيفية الانتقال من الحقائق البسيطة إلى التحليل العميق، حيث تمثل كل درجة من درجات هذا الهرم مستوى معين من الفهم والمعرفة. للمزيد: تصنيف هرم بلوم Bloom's Taxonomy ومستوياته مع أمثلة. 2025. <https://bakkah.com/ar/knowledge-center/%D9%87%D8%B1%D9%85-%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85> زيارة 2025/3/20، الساعة 1 صباحاً.

(5) (دروزة، 2011، صفحة 2560).

(6) (مشروع تعزيز سيادة القانون: أركان، دليل أصول البحث القانوني، 2007، صفحة 41) مرجع سابق.

باقي مهارات التفكير النقدي من خلال تمرين المدرسين عليها أولاً عبر طريقة تعليم تفاعلية ليتولوا بدورهم نقلها لطلابهم⁽¹⁾.

المبحث الثاني: أسلوب حل القضايا

يعتبر أسلوب حل القضايا أحد أساليب التعليم التفاعلي لطلبة كليات القانون، وهو يهدف إلى تنمية عدد من المهارات الفكرية والأدائية الخاصة بهم، حيث يمارس الطلبة بموجبه حل القضايا المطروحة عليهم من مدرس المساق بناء على التشريعات النافذة والقواعد العامة ذات الصلة والعرف السائد بالإضافة إلى أحكام المحاكم واجتهاد الفقه. هذا الأسلوب مستخدم على نحو واسع في الكثير من المؤسسات التعليمية على مستوى العالم من مدارس ومعاهد وجامعات تحت مسميات مختلفة أبرزها وأكثرها شيوعاً "حل المشكلات"⁽²⁾.

وحتى تكتمل الصورة بشأن محل هذا النوع من أساليب التعليم التفاعلي فسيتم دراسة هذا المبحث من خلال تقسيمه إلى مطلبين يتناول الأول منها المقصود بأسلوب حل القضايا وأهدافه ومبرراته ويخصص الثاني لدراسة متطلبات تأهيل الطلبة للتفاعل مع أسلوب حل القضايا.

المطلب الأول: ماهية أسلوب حل القضايا وأهدافه ومبرراته

يقصد بأسلوب حل القضايا قيام مدرس المساق بطرح قضايا حقيقية أو افتراضية على الطلبة، مثل: قضايا حقوق عمالية أو منع معارضة أو إخلاء مأجور أو غيرها، بهدف دراستها وتحديد حكم القانون بشأنها وذلك على أساس المعلومات والقواعد والأحكام القانونية التي درسها لهم قبل ذلك. حيث يسعى مدرس المساق إلى ربط القضية المطروحة على الطلبة لحلها بالواقع العملي، وهو في ذلك كله يجب أن يراعي توازناً بين قدرات الطلبة الحقيقية ووجوب أن تمثل القضية المطروحة عليهم تحدياً حقيقياً لذكائهم وتستدعي إعمالاً لعقلهم العلمي والنقدي⁽³⁾، فلا يجوز أن يكون مستوى تعقيد القضية من الشدة مما يجعل من حلها من قبل الطلبة غير ممكن، وبالمقابل لا يجوز أن تكون القضية عبارة عن مسألة هيئة فيصل الطالب إلى حلها بدون بذل جهد أو يبذل جهد يسير.

إن استخدام أسلوب حل القضايا يؤدي إلى إفساح المجال أمام الطلبة للتفكير بحرية، بحيث يُعطي الطالب قدراً كبيراً

من الاستقلالية وفرصة الاعتماد على الذات، ولا مانع من قيام مدرس المساق بإسداء ما يلزم من نصائح ومشورة⁽⁴⁾ على أن يكون ذلك وفق ضوابط ومحددات تكفل عدم هدر الغرض من اتباع هذا الأسلوب من طرق التعليم التفاعلية.

بالإضافة إلى ما ورد أعلاه، فإن هذا الأسلوب من أساليب التعليم التفاعلي يؤدي بشكل تلقائي إلى تعلم الطلبة محتوى معرفياً عميقاً وحقيقياً من خلال ممارستهم لواجب حل القضية والقيام بما يلزم من أعمال البحث والدراسة، ومن ثم أنهم يكتسبون مهارة تطبيق معرفتهم العلمية بالأحكام والقواعد القانونية على حالات عملية، بالإضافة إلى ذلك فإنهم وبشكل تلقائي يكتسبون مهارات كثيرة أخرى تساعدهم في إدارة ذاتهم أثناء حياتهم العملية القادمة، مثل مهارة الاستماع وحسن إدارة الوقت والقدرة على ربط النصوص ببعضها البعض ومهارة التركيز والاختصار وقبول الرأي الآخر والمحاورة وغيرها.

بالإضافة إلى المهارات المذكورة، فإن أسلوب حل القضايا بصفته طريقة تفاعلية للتعليم القانوني يمكن أن يؤدي إلى اكساب الطلبة على نحو معمق لمهارة العمل ضمن الفريق، بالذات في حال استخدام نموذج العمل ضمن الفريق للوصول إلى حلول للقضايا المطروحة عليهم من مدرس المساق والتي تعتبر وسيلة ذات نتائج متميزة⁽⁵⁾، وهي بوصفها هذا تحاكي حالة النقاش الذي يحصل في مكاتب المحامين بينهم بشأن الدعاوى التي يترافعون فيها لغايات الوصول إلى الرأي القانوني الأصوب، وتحاكي كذلك حالة المداولة بين أعضاء هيئة المحكمة بعد اغلاق باب المرافعة وحجز القضية للمداولة وإصدار الحكم⁽⁶⁾، وكذلك فإنهم بالضرورة يحتاجون إلى مهارة مناقشة الآخرين وانتقاد آرائهم والاستماع إلى نقدهم والتعاون معهم، وتقاسم التشجيع والثواب والمديح والتقويم لنشاط المجموع فهذا يشجع الإبداع⁽⁷⁾ والابتكار والمثابرة والمبادرة ويحد من الأنانية والفكر الأحادي، ولاشك أن طلبة القانون وبسبب طبيعة دراستهم وخصوصيتها من حيث كونها تجمع إلى حد ما بين العلوم النظرية والعلوم التطبيقية يحتاجون هم والمحامين من بعدهم إلى التحلي بالمهارات أعلاه أكثر من غيرهم.

(1) مشروع تعزيز سيادة القانون: أركان، التعلم والتعليم التفاعلي، 2007، صفحة 9) مرجع سابق، مشروع تعزيز سيادة القانون: أركان، دليل أصول البحث القانوني، 2007، صفحة 41) مرجع سابق.

(2) (مسلم، 1993، صفحة 10).

(3) (المرجع سابق، صفحة 14).

(4) (المرجع السابق، صفحة 14).

(5) (السويدان، 2008، صفحة 323) مرجع سابق.

(6) تنص المادة (167) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001 وتعديلاته المنشور في جريدة الوقائع الفلسطينية بتاريخ 2001/9/5، العدد (38)، صفحة (5) على أنه: " تكون المداولة في الأحكام سرية بين القضاة الذين استمعوا إلى المرافعة الختامية وإلا كان الحكم باطلاً." وتنص المادة (168) من ذات القانون على أنه: " تصدر الأحكام بإجماع الآراء أو بالأغلبية فإذا لم تتوافر الأغلبية وتشعبت الآراء لأكثر من رأيين وجب أن ينضم الفريق الأقل عدداً أو الذي يضم أحدث القضاة لأحد الرأيين الصادرين من الفريق الأكثر عدداً وذلك بعد أخذ الآراء مرة ثانية"

(7) (مسلم، 13، صفحة 16) مرجع سابق.

وإذا ما ذهبنا إلى نوع من التفصيل حول مبررات استخدام هذا النوع من أشكال التعليم التفاعلي، فإننا نلاحظ أنه يساهم على نحو ملحوظ في تحريك شوق الطلبة للمعرفة ويثير الدافعية للتعلم⁽¹⁾، وهو في الوقت ذاته وبشكل تلقائي يكسبهم معارف علمية راسخة بسبب كونها أتت لعلم الطالب عن طريق أكثر من حاسة من حواسه⁽²⁾، فقد دلت الدراسات أن الطالب يتذكر بعد مرور شهر فقط 13% من المعلومات التي يتلقاها عن طريق حاسة السمع، ويتذكر 75% من المعلومات التي يتلقاها عن طريق حاستي السمع والبصر، وأنه يتذكر 95% من المعلومات التي يتلقاها عن طريق المشاركة في الحوار والممارسة والكتابة⁽³⁾.

ومن ثم يلاحظ أن هذا النوع من أساليب التعليم التفاعلي يفيد على نحو ملحوظ في تعديل الأطر المرجعية الفكرية للطلبة إذا كان هناك حاجة لتعديلها، إذ أن الطالب عندما يلاحظ أن الأطر المرجعية الحاكمة لآلية تفكيره لم توصله للحل الصحيح عند اجتاده لحل القضية المطروحة عليه من مدرس المساق سيضطر إلى البحث عن بُنى مفاهيمية بديلة تنسجم مع متطلبات النجاح وهو سيقوم بذلك ذاتياً في جو من الحرية والاستقلالية بعيداً عن الضغط النفسي لجو الامتحان بشكله التقليدي وأما بالنسبة للطلبة الذين وجدوا أن أطرهم المرجعية وبناهم المفاهيمية صحيحة وحققت نجاحات، فهم سيزدادون نجاحاً، فلا شيء يولد النجاح خيراً من النجاح نفسه⁽⁴⁾.

ولعل أهم أحد فوائد استخدام أسلوب حل القضايا بصفته طريقاً تفاعلياً من طرق دراسة القانون أن الطلبة سيتعلمون مهارة فائقة الأهمية بالنسبة لعلمهم ولعملهم القادم وهي استخدام معارفهم حول الأحكام القانونية الموضوعية النازمة للمسألة المطروحة للحل من خلال اتباع القواعد القانونية النازمة لإجراءات إصدار الأحكام القضائية، فإذا كانت عملية التقاضي تبدأ من مرحلة تبادل اللوائح ومن ثم تقديم البيانات فتقديم المرافعات وما يتخلل ذلك من تقديم الأطراف لدفاعهم ودفعهم وطلباتهم وبياناتهم، وانتهاء بالمرحلة التي تقرر فيها المحكمة حجز القضية للمداولة والتدقيق وإصدار الحكم الفاصل في الدعوى، فإن إجراءات تحقيق وبحث الدعوى لغرض الوصول إلى الحكم الفاصل فيها تستلزم حتماً المرور بالخطوات الثلاث التالية: الخطوة الأولى: فحص وقائع الدعوى المدعى بحصولها وتقرير الصحيح منها واستبعاد ما يثبت عدم صحته، وتستعين المحكمة للقيام بذلك بقواعد وزن

البينة التي أرساها القانون. وأما الخطوة الثانية فهي تكييف الوقائع التي ثبتت للمحكمة حصولها، أي إضفاء الوصف القانوني لها، حيث تحدد المحكمة الوصف القانوني للوقائع الثابت حصولها، هل هي بيع أم إيجار أم قرض أو شركة وهل هي عقد عمل أم مقاوله وهكذا، وتكون الخطوة الثالثة هي إنزال الحكم القانوني بناء على التكييف، أي اختيار القاعدة القانونية واجبة التطبيق ثم تطبيقها على النزاع⁽⁵⁾، وبذلك فإنه يصبح من الواضح الفائدة الكبيرة التي يحصل عليها الطالب عند اتباع أسلوب حل القضايا في تدريس مساقات القانون بصفته طريقاً مسانداً لطريق المحاضرة التقليدية.

المطلب الثاني: متطلبات تأهيل الطلبة للتفاعل مع أسلوب

حل القضايا

اختلف المختصون تاريخياً بشأن الإجابة على السؤال لماذا يدرس طلبة القانون، إذ أن تحديد الهدف من الدراسة يستتبع حتماً تحديد كيفية تحقيقه⁽⁶⁾، فإذا كان الهدف من الدراسة هو تزويد الطالب بكمية من المعارف القانونية وضمان حفظه لها من خلال الامتحانات فإن المحاضرة الصفية التقليدية تمثل وسيلة جيدة لتحقيق هذا الغرض. وأما إذا كان الغرض من دراسة القانون هو تأهيل الطالب للوصول إلى المعارف القانونية واكتشافها بنفسه والقدرة على تحليلها وتطبيقها والمعالجة بشأن مضمونها وفهمها فإن المحاضرة الصفية تعتبر أسلوباً قاصراً وغير مناسب لتحقيق الهدف أعلاه⁽⁷⁾. وربما يكون الغرض من العملية التعليمية هو تحقيق الهدفين معاً – ونرى أن هذا يمثل الحالة المثالية- حيث يستلزم ذلك تلقائياً اتباع أكثر من أسلوب للتعليم كنتيجة حتمية لتعدد الأهداف المطلوب تحقيقها ولا شك أن حصر غرض العملية التدريسية بتزويد الطلبة بأكثر عدد ممكن من المعارف القانونية في ظل خصوصية التعليم القانوني ومن ثم في ظل خصوصية مهنة المحامي يمثل حالة من التشوة الهيكلية في الرؤية المقصود تحقيقها من العملية التعليمية لطلبة القانون والتي يجب أن تكون تأهيل الطلبة وإعدادهم حتى تتكون لديهم ملكة التفكير القانوني، فتكون لديهم القدرة على التفكير والتحليل والتأصيل واستنباط المبادئ والمقارنة، وهذه

(1) (السوطني، 2020، صفحة 1535، 1546).

(2) (الطويل، 2000، صفحة 56)، (الدراسة عقبات وحلول. 2004. متاح على الرابط www.Islamonline.net).

(3) (الطويل، 2000، صفحة 56) مرجع سابق.

(4) (ديماس، 1999، صفحة 62)، (السويدان، 2008، صفحة 319) مرجع سابق.

(5) (التركوري، 2014، صفحة 311). (العوجي، 2010، صفحة 249).

(6) (أبو زقية، 2018، صفحة 16).

(7) (المرجع السابق، صفحة 17).

الملكات هي التي تجعلهم أهلاً لفهم وتفسير وتطبيق النصوص القانونية واستنباط الحلول للمسائل التي تطرح عليهم⁽¹⁾.

إن صحة النتيجة أعلاه تتعزز بالإشارة إلى مسألتين اثنتين: الأولى، أنه يكاد يكون مستحيلًا أصلاً تزويد الطلبة بكافة المعارف العلمية القانونية اللازمة لمهنتهم عن طرق المحاضرة الصفية، إذ أن فروع القانون متشعبة ومتنوعة وليس من السهل الإحاطة بها وبكافة تفاصيلها من خلال عدد من المحاضرات الصفية وما يتبعها من اختبارات، فتحقيق هكذا غاية يستلزم مضاعفة مدة الدراسة والاختبارات وتكرارها، نضيف إلى ذلك أن التشريعات قد تُلغى أو تُعدل، وهي قد تختلف من بلد لآخر، وبالنسبة لبعض الدول قد تختلف القوانين من ولاية لأخرى، فتكون نتيجة اتباع أسلوب التعليم القانوني المبني على المحاضرة الصفية وحدها انطلاقاً من هكذا توصيف هي فقط تزويد الطالب ببعض المعارف القانونية الخاصة بمنطقة معينة وبفترة زمنية معينة⁽²⁾، وأما المسألة الثانية والتي نرى أنها ربما تكون أهم من الأولى، فهي أن طبيعة المهن القانونية عموماً ومهنة المحاماة خصوصاً تعتمد على تمتع المحامي بمهارات شخصية هامة مثل قوة الشخصية وحضورها والقدرة على طرح الأفكار ونقاشها واستحضار نقاط القوة وتعزيزها وتجذب نقاط الضعف وإخفائها والتحلي بملكة الاقتضاب الدال على المعنى وعلى الفكرة بأسرع الطرق وأوضحها.

وبالإضافة إلى المهارات الشخصية أعلاه، فإن المحامي يجب أن تكون لديه بالضرورة القدرة على فهم القاعدة القانونية وتفسيرها وتطبيقها. وحيث أن المهارات والقدرات والمؤهلات أعلاه لن تتحقق ولو بحدها الأدنى إذا تم الاكتفاء بمنحنى مسار المحاضرة الصفية كوسيلة لتعليم طلبة القانون، فإن هذه الحقيقة هي التي تبرر وجوب تعزيز هذه العملية التعليمية بوسائل تعليمية تفاعلية مساندة تنسم بالجدية وصولاً إلى تحقيق الرؤية المنشودة وهي بالذات أن الطلبة خريجو كلية القانون لديهم معرفة جيدة بالقواعد القانونية المعمول بها وأن لديهم القدرة كذلك على الوصول إلى القواعد القانونية التي يجهلونها وهم مؤهلين لفهمها وتفسيرها وتطبيقها رغم كونها ربما لم تكن جزءاً من مادتهم الدراسية. وعليه، فإن فريق البحث سيسعى من خلال هذا المطلب إلى عرض جزء من المهارات والقدرات التي يجب أن يتحلى بها الطلبة في كلية القانون قبل الشروع ضمن عملية تعليمهم في استخدام أسلوب التعليم التفاعلي من خلال طريقة حل القضايا والتي يجب أن يكون الطلبة بحالة إدراك تام لها بصفتها المفاتيح

اللازم اللجوء إليها عند ممارسة واجب حل القضايا، ونقصد على وجه التحديد القدرة على فهم طبيعة القاعدة القانونية، وأما بشأن القدرة على تفسيرها وتطبيقها فهي أيضاً تعتبر مهارات ضرورية لتحقيق الغاية المرجوة، إلا أن طبيعة البحث لا تحتمل تناولها جميعاً، فإذا ما تأكد لنا تحلي طالب القانون بالمهارات أعلاه أنه وقبل ذلك قد جرى تزويده بالمعارف القانونية الموضوعية والإجرائية اللازمة، فإن دور مدرس المساق عند المباشرة بالنشاط التعليمي التفاعلي سيقصر وقتئذ على عرض العناصر الأساسية للموضوع محل القضية المطروحة على الطلبة وإبراز فلسفه وخطة المشرع في تنظيمه لها ويترك للطلبة بعد ذلك ممارسة واجبه باستظهار تفاصيل الموضوع من خلال الرجوع إلى القواعد التشريعية وإلى مصادر القاعدة القانونية الأخرى وصولاً إلى إصدار الحكم الفاصل في القضية المطروحة عليهم⁽³⁾.

وبذلك فإن الباحثين سيتوليان في هذا المطلب تبيان أبعاد القاعدة القانونية والتي يكون لازماً على الطلبة فهمها وإدراكها للوصول إلى النتائج المفترضة من تطبيق القضايا ضمن عملية تعليمية تفاعلية، حيث تعرف القاعدة القانونية بأنها: "مجموعة من المبادئ التي تنظم وضعا قانونياً معيناً يتناول حقاً معيناً أو ممارسة لحق بصورة تضمن حسن وسلامة ممارسة هذا الحق، وهي تتصف بالموضوعية والعمومية، فتضع المبدأ القانوني بصورة مجردة ليصبح منطلقاً لحل المسائل القانونية التي تثار ضمن نطاقه"⁽⁴⁾. حيث يهدف واضعو القاعدة القانونية لرعاية مصالح الأفراد بما يضمن حسن استعمالهم لحقوقهم الفردية، وعليه فإن طلبة القانون عند تعاملهم مع القاعدة القانونية لا يجب أن يستحضروا قوانين الرياضيات وتجربتها على نحو حرفي، وفي ذات الوقت ليس من المناسب أيضاً أن يستحضروا المفاهيم الفلسفية ذات الطابع التوجيهي العام فكلتا الحالتين لا تنطبق على القاعدة القانونية، والتي هي ورغم صيغتها الجامدة تنسم بكونها إنسانية واجتماعية وأخلاقية وسلوكية ومثالية واقتصادية. فلا يجوز تجاوز الطابع الإنساني للقاعدة القانونية عند تطبيقها من قبل الطلبة لغايات حل القضايا المعروضة عليهم ضمن مسار التعليم التفاعلي، إذ أن هذا الوصف بالذات للقاعدة القانونية هو الذي يحد من حدثها في كونها موضوعية ومجردة، فمثلاً ألزم المشرع المدين بسداد الدين المستحق في ذمته ولكنه بالمقابل سمح له أن يعرض تقسيط الدين المستحق في ذمته وسيوافق القاضي في غير المعاملات التجارية على طلبه إذ

(1) (الشيخلي، 1999، صفحة 105) مرجع سابق، (أبو زقية، 2018، صفحة 17) مرجع سابق، (خويرة، 2019، <https://www.maannews.net/articles/979837.html>).

(2) (أبو زقية، 2018، صفحة 18) مرجع سابق.

(3) (حسني، ووالي، 1987، صفحة 175). كما هو وارد لدى: (أبو زرقية، مرجع سابق، صفحة 24).

(4) (العوي، 2010، صفحة 23) مرجع سابق.

ثبت له تعثره المالي⁽¹⁾، ومن ذلك أنه استثنى من إمكانية الحجز على أموال المدين تلك الأموال اللازمة له ولأسرته⁽²⁾.

وبذلك فإذا كانت القضية المعروضة على الطلبة في كلية القانون حول طلب تنفيذ معجل يتعلق بالنفقة المطلقة أو للأبناء، فإن فهم الطلبة لحقيقة كون القاعدة القانونية قاعدة إنسانية سيجعلهم قادرين على التقرير بوجود هكذا قاعدة قانونية على نحو حتمي وأكيد، فيكون المطلوب منهم فقط البحث في التشريع المختص عن مكان وجودها⁽³⁾.

أما البعد الثاني للقاعدة القانونية والتي يجب أن يراعيه الطلبة في معرض حلهم للقضايا المعروضة عليهم من مدرسي المساقات فهو البعد الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، إذ أن القاعدة القانونية يجب أن تراعي النظام الاجتماعي القائم فتعمل على المحافظة عليه وتمنع ما يخالفه⁽⁴⁾، وهذا يعد وجه من أوجه النظام العام في نطاق إقليم الدولة، وبذلك تأتي النصوص التشريعية التي تتناول أحكام عقود العمل والضمان الاجتماعي وعدالة العقد والتعامل مع حالة فقدانه لتوازنه، بصفة أن ذلك التوازن هو شكل من أشكال العدالة، ويقع ضمن ذات إطار وجوب تفسير العقود وفقاً لمبدأ حسن النية والإنصاف، وأن العلاقة بين الدخل ومقدار الضريبة هي علاقة تزايدية غير خطية، كلما زاد الدخل زاد الاستحقاق الضريبي ضمن شريحة تزايدية غير خطية، وفي ذات الإطار يأتي أيضاً مبدأ الملوث يدفع ومبدأ التنمية المستدامة بصفتها من المبادئ الرئيسية التي تقوم عليها التشريعات البيئية⁽⁵⁾.

وعليه، إذا كانت القضية المطروحة على الطلبة لحلها تتعلق من حيث مبدأها القانوني حول كيفية الموازنة بين كون جلسات المحاكم علنية، وفي ذات الوقت كون الدعوى المنظورة أمام القضاء تتعلق بشؤون اجتماعية وأسرية أو أنه يقع ضمن مشتملاتها ما يمكن اعتباره ماساً بالأداب أو النظام العام، فإن الفهم العميق لدى الطلبة لكون القاعدة القانونية في أساسها قاعدة اجتماعية متوازنة يجب أن يقودهم إلى وجوب تحويل جلسات المحكمة حينئذٍ إلى جلسات سرية، وليس عليهم

سوى البحث عن مكان وجود هذا الحكم القانوني في التشريع المختص⁽⁶⁾.

بالإضافة إلى ما ورد أعلاه من وجوب إحاطة الطلبة بكون القاعدة القانونية قاعدة إنسانية وقاعدة اجتماعية فإن الطلبة يجب أن يكون لديهم إلمام أيضاً بكون القاعدة القانونية ذات بُعد أخلاقي⁽⁷⁾، حيث يجب عليهم فهم ذلك وإعماله عند حلهم للقضايا المعروضة عليهم مع مراعاة الضوابط النازمة لهذه الفكرة، فعلى الرغم من إجماع الفقهاء على كون القاعدة القانونية قاعدة مجردة، إلا أن هناك حاجة إلى تهذيب هذا التجرد عبر إعطاء القاعدة القانونية بُعداً أخلاقياً، حيث نلاحظ تأثير ذلك أحياناً على نحو مباشر، فيلاحظ وجود البعد الأخلاقي للقاعدة القانونية كفكرة مكتملة عند تنظيم قواعد تعويض الضرر حيث يلزم المتسبب بالضرر تعويض المضرور ولو لم يكن مميزاً، إذ أن من حق من لحق به ضرر بسبب فعل غيره دون تقصير منه أن يعرض عن ما لحق به ضرر وأن يكون مبلغ التعويض كافياً لجبر كامل ضرره⁽⁸⁾.

وكذلك فإننا نجد تجلياً للبُعد الأخلاقي للقاعدة القانونية في القواعد النازمة لتكوين العقود وتنفيذها والالتزام بحسن النية في استعمال الحقوق ومنع الإثراء بلا سبب مشروع، وعليه إذا كانت القضية المعروضة من مدرس المساق على الطلبة تتمحور حول وجود حق مالي للمقابل بسبب أعمال قام بتنفيذها لصالح صاحب العمل إلا أنه طالب به بعد أن كانت المدة المخصصة لذلك قد انتهت وفقاً لقواعد عقد مقاولات أعمال التشييد (Fidic 1999) وفيما إذا كان سيحرم من حقه عليها بسبب ذلك التأخير، فإن الموقف القانوني الذي يجب أن يتبناه الطلبة انطلاقاً من فهمهم للبُعد الأخلاقي للقاعدة القانونية يجب أن يكون بالنفي، فلا يعقل أن يُحرم صاحب الحق من حقه لمجرد عدم الالتزام بإجراء شكلي تعاقدي ذات تأثير هامشي على توازن العلاقة العقدية القائمة⁽⁹⁾، فالإجراء الشكلي في هذه الحالة هو وسيلة بسيطة لتنظيم جزء من علاقة الأطراف ولا تؤدي بأي حال من الأحوال عدم مراعاته إلى سقوط حق المقابل في الحصول على حقوقه المالية المترتبة

(1) تراجع المادة (334) من القانون المدني الأردني رقم (43) لسنة 1976 المنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 1976/8/1، العدد (2645). صفحة (2). وكذلك المادة (215) من مرشد الحيران، والمادة (1/56) من قانون التجارة رقم (62) لسنة 1966.

(2) تراجع المادة (268) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001، وكذلك المواد (47، 48، 49) من قانون التنفيذ رقم (23) لسنة 2005.

(3) تنص المادة (21) من قانون التنفيذ الفلسطيني رقم (23) لسنة 2005 على أنه: "التنفيذ المعجل بغير كفالة واجب بقوة القانون للأحكام الصادرة بتسليم الصغير أو رؤيته، أو بأجرة الحضانة أو الرضاع، أو المسكن للزوجة، أو النفقة المطلقة أو للأبناء أو للوالدين".

(4) (العوجي، 2010، صفحة 29) مرجع سابق.

(5) تراجع المواد (2، 74، 76) من قانون البيئة الفلسطيني رقم (7) لسنة 1999 وتعديلاته المنشور في جريدة الوقائع الفلسطينية بتاريخ 2000/2/29. العدد (32). صفحة (38). وتراجع كذلك المادة (16) من قرار مجلس الوزراء رقم (16) لسنة 2013 بشأن نظام ربط المساكن والمنشآت بشبكة المجاري العامة المنشور في جريدة الوقائع الفلسطينية بتاريخ 2014/1/5، العدد (104)، صفحة (37).

(6) تراجع المادة (115) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001 وتعديلاته.

(7) (العوجي، 2010، صفحة 34) مرجع سابق.

(8) تراجع المواد (19، 20، 33، 97، 960) من مجلة الأحكام العدلية وشروحاتها لعللي حيدر.

(9) (تراجع المادة (1-7-6) من مبادئ الينيدرو والعقود التجارية الدولية. (2010) وشروحاتها لدى: دواس وآخرين، 2017، صفحة (302).

بسبب أعمال نفذها لصالح صاحب العمل، إذ أن عكس ذلك سيعني توفير تبرير قانوني للإضرار بأحد الأطراف وفي ذات الوقت توفير تبرير قانوني للإثراء بلا سبب بالنسبة للطرف الآخر، مما سيمثل حالة من التشوه في فهم أبعاد القاعدة القانونية.

وأما البعد الرابع للقاعدة القانونية الذي يجب على الطلبة فهمه والإحاطة به للوصول إلى النتائج المرجوة من أساليب التعليم التفاعلي، وبالذات أسلوب حل القضايا فهو كون القاعدة القانونية قاعدة سلوكية متخصصة، فهي ترسم السلوك الذي يجب أن يلتزم به الأفراد في أنشطتهم المختلفة، فتبين الأطر المنظمة للحقوق والواجبات، وتضع الجزاءات على الإخلال بها التي قد تصل إلى الحكم ببطالان الإجراء⁽¹⁾ وأحياناً حتى إلى انعدامه. وبحسب مدى تعلق المسألة بالنظام العام جاء تقسيم المشرع للقواعد القانونية إلى أمرة ومكملة، حيث لا يجوز مخالفة الأولى تحت أي ظرف، وإذا حصل اتفاق على مخالفتها اعتبر كأن لم يكن، وبالمقابل فإنه يجوز للأطراف الاتفاق على ما يخالف مضمون القواعد المكملة، فالقواعد الناطمة للحقوق العمالية بصفتها قواعد إنسانية واجتماعية وأخلاقية تعتبر قواعد أمرة ولا يجوز الاتفاق على مخالفتها إلا فيما هو أكثر نفعاً للعامل⁽²⁾. وبالمقابل فإن القاعدة القانونية الناطمة لمسألة موعد تسليم المبيع للمشترى تعتبر قاعدة قانونية مكملة ويمكن للأطراف الاتفاق على مخالفتها⁽³⁾، فهي أصلاً قاعدة احتياطية تقيم إرادة طرفي العقد إن هم سكتوا عن معالجة موضوعها.

وما يجدر بالطلبة ملاحظته بهذا الشأن عند بحثهم عن الحل الأنسب للمسألة (القضية) المطروحة عليهم هو وجوب البحث في التشريع الأكثر تخصصاً ومن ثم الانتقال إلى الأعم، إذ أن النصوص القانونية الخاصة بتقيد الأحكام القانونية العامة وتسمو عليها في التطبيق، وأن عدم مراعاة ذلك سيقود إلى أحد خطرين: الأول، أن نطبق قاعدة قانونية خاطئة، فمثلاً تقضي القواعد العامة للوكالة بأنها تنقضي بوفاة الموكل⁽⁴⁾، في ظل أن أحكام قانون التجارة تنص على أن الوكالة التي يتضمنها التظهير التوكيلي لا تنقضي بوفاء المظهر (الموكل)⁽⁵⁾. وأحياناً يجب مراعاة احتمال وجود نصوص خاصة تقيد القواعد العامة داخل ذات التشريع، فمثلاً تنص المادة (51) من قانون التجارة رقم (12) لسنة 1966 على مبدأ حرية الإثبات في العقود التجارية، بينما تنص المادة (115) من ذات القانون والتي تنظم عقد الوديعة المصرفية

النقدية على كون هذا العقد ورغم طبيعته التجارية فإنه لا يجوز إقامة الدليل على العمليات الخاصة به إلا بوثائق خطية. وأما الخطر الثاني الذي قد يحصل إذا لم يتم مراعاة ما هو وارد أعلاه، أن الطالب قد لا يصل إلى التشريع المعني بشكل مباشر بتنظيم المسألة (القضية) المطروحة للحل إنما يتعثر بتسريع يتناولها على نحو عرضي، ذلك أنه يحصل أحياناً أن يتناول أكثر من تشريع مسألة معينة، إلا أن أحدهم يتناولها بشكل عرضي، بينما يتناولها الآخر بشكل تخصصي، فمثلاً تشير المادة (211) من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001 بشكل عرضي إلى كون بعض الأحكام القضائية تكون مشمولة بالنفاذ المعجل، بينما يتناول تلك الأحكام على نحو مفصل ومتخصص تشريع آخر هو قانون التنفيذ رقم (23) لسنة 2005 وذلك في المواد (19-26). ومن المناسب التنويه إلى أن ذلك ينصرف أيضاً على أعمال الفقهاء ومصنفاتهم، فهي تختلف من حيث تعمقها في المسألة محل الشرح بحسب مدى تناولها تشريعياً ومدى أهميتها بالنسبة للمنظومة العامة لذلك التشريع والذي تتناوله أعمال الفقه بالشرح.

لقد سعى الباحثان من خلال ما تم عرضه في هذا المطلب إلى استرعاء الانتباه إلى كون مهمة الطلبة عند حلهم للقضايا المعروضة عليهم ضمن عملية التعليم التفاعلي تستلزم بالضرورة عدم التقوقع في نطاق النصوص الجافة إنما التجاوز عنها باتجاه آثار إعمال المبادئ القانونية العامة والتي قد يكون نص المشرع عليها مباشرة بصفتها مبدأ عاماً كلياً أو أنه يمكن استخراجها واعتبارها كذلك من سياق النصوص التشريعية ذاتها. ولا خلاف أن تحقيق ذلك الأمر يتطلب قدرة الطالب ليس فقط على فهم القاعدة القانونية إنما أيضاً القدرة على تفسيرها وتطبيقها، وحيث أن طبيعة هذا البحث لا تحتل التوسع فيه أكثر مما كان، فقد تم التركيز على المهمة الأولى وهي مهارة فهم القواعد القانونية تمهيداً لتفسيرها وتطبيقها، دون إغفال حقيقة أن المسألتين الأخيرتين بحاجة إلى بحث معمق ومستقل إضافي.

الخاتمة

يرى الباحثان بأن اعتماد أسلوب حل القضايا وطرح التساؤلات في كليات الحقوق يسهم بصورة جوهريّة في تطوير التعليم القانوني، حيث يعزز ذلك قدرة الطلبة على التحليل النقدي والتأصيل والاستنباط، ويكسبهم مهارات عملية

(1) (العوجي، 2010، صفحة 39) مرجع سابق.

(2) تنص المادة (6) من قانون العمل الفلسطيني رقم (7) لسنة 2000 المنشور في جريدة الوقائع الفلسطينية بتاريخ 2001/11/25. العدد (39). صفحة (7)، على أنه: "تمثل الأحكام الواردة في هذا القانون الحد الأدنى لحقوق العمال التي لا يجوز التنازل عنها، وحيثما وجد تنظيم خاص لعلاقات العمل تطبق على العمال أحكام هذا القانون أو أحكام التنظيم الخاص أيهما أفضل للعامل".

(3) تراجع المواد (212، 263، 266، 271) من مجلة الأحكام العدلية وشروحاتها لعلّي حيدر.

(4) تراجع المادة (1527) من مجلة الأحكام العدلية وشروحاتها لعلّي حيدر.

(5) تراجع المادة (3/148) من قانون التجارة رقم (12) لسنة 1966.

في معالجة الوقائع القانونية والتفاعل مع النصوص التشريعية والفقهية. كما أن دمج هذين الأسلوبين يفتح المجال أمام بيئة تعليمية أكثر تفاعلاً وحيوية، ويجعل الطالب محور العملية التعليمية لا مجرد متلقٍ للمعلومة، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على جودة مخرجات التعليم القانوني وتلبية احتياجات سوق العمل، وعليه فقد خلص الباحثان بنتيجة بحثهم إلى عدد من النتائج والتوصيات، وهي كالآتي:

النتائج

1. طريق المحاضرة الصفية التقليدية عاجز عن تحقيق جزء هام من المؤهلات الواجب أن يتحلى بها ويكتسبها خريجو كليات القانون.
2. فعالية استخدام أساليب التعليم التفاعلي لا سيما أسلوب طر ح الأسئلة وحل القضايا في تعزيز ثقة طلبة كليات القانون بأنفسهم وتنمية وتطوير قدراتهم ومهاراتهم القانونية على التفكير النقدي والجدي والتحليل والتأصيل والاستنباط وبالتالي تكوين شخصية قانونية قوية.
3. إن استخدام أسلوب طر ح الأسئلة وحل القضايا يمكن طلبة القانون من التطبيق العملي للمعرفة القانونية، وتعزيز قدرتهم على احترام الآراء المختلفة المبنية على أسس قانونية سليمة، وتطوير مهاراتهم في المحاجة والاستدلال المنهجي.
4. يتطلب نجاح هذه الأساليب امتلاك مدرس مساقات كلية القانون لمهارات خاصة، مثل القدرة على تحفيز الطلبة على التفكير وإدارة الحوار القانوني وصياغة الأسئلة بطريقة تشجع على التحليل والتأصيل والتفسير والاستنتاج في المجال القانوني.
5. يجب تزويد الطلبة بالمهارات والمعارف اللازمة لفهم القواعد القانونية وتفسيرها وتطبيقها قبل اتباع أسلوب التعليم التفاعلي.

التوصيات

1. تعزيز استخدام أسلوب طر ح الأسئلة وحل القضايا في كليات القانون، من خلال دمجها في المناهج الدراسية واعتماد استراتيجيات تعليمية تفاعلية، بصفتها أساليب تعليمية مكملة للمحاضرة الصفية وليست بديلة عنها.
2. تنظيم ورش عمل ولقاءات ودورات تدريبية لأعضاء الهيئة التدريسية في كليات القانون حول كيفية استخدام أساليب التعليم التفاعلية، لضمان تطبيقها بفعالية وتحقيق الأثر المطلوب على مستوى الفهم القانوني للطلبة.
3. إن تطبيق أساليب التعليم التفاعلية يستلزم بالضرورة امتلاك مدرس المساق المختص المهارات اللازمة، فمن ذلك، يجب أن تكون لديه مهارات صوغ الأسئلة، والتي يجب أن تكون واضحة ومفهومة ومثيرة للتفكير ومتوافقة

مع قدرات الطلبة العلمية ومناسبة للهدف الرئيس المصاغة لأجله وهو إكساب الطلبة المعرفة العلمية المطلوبة بطريقة مفهومة وقابلة للاستخدام وأن يترافق ذلك مع اكساب الطلبة لمهارات العقل العلمي وفي مقدمتها اتباع المنهجية العلمية ومهارات العقل النقدي.

4. إعادة صياغة الخطط الدراسية لكليات القانون الفلسطينية بما يكفل إيجاد مكان فيها لأساليب التعليم التفاعلية، وهو الأمر الذي قد يحصل بطرق شتى، ولعل أبسطها من خلال استبعاد بعض المساقات النظرية التي تهدف إلى اكساب الطلبة ثقافة عامة لصالح زيادة الوقت المخصص لمساقات التخصص والمساقات التطبيقية، حيث سيتم استخدام أساليب التعليم التفاعلية مثل قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية والقضاء الإداري وقانون البينات وقانون التنفيذ وقوانين الأراضي وقانون العمل والقانون التجاري والحقوق العينية وغيرها.

بيانات الإفصاح

- **الموافقة الأخلاقية والموافقة على المشاركة:** تم الاتفاق على المشاركة في هذا البحث وفق ضوابط المجلة.
- **توافر البيانات والمواد:** جميع البيانات والمواد متوفرة.
- **مساهمة المؤلفين: المؤلف الأول:** وضع الفكرة الرئيسية وصياغة الإطار العام له، وتحليل الأبعاد القانونية المرتبطة بطرق التعليم في كليات الحقوق، وتأصيل المبادئ التعليمية ذات الصلة بتدريس المواد القانونية، واستظهار أوجه القصور في الأساليب التقليدية، ومراجعة البحث لضمان انسجامه مع القواعد القانونية ذات الصلة.
- **المؤلف الثاني:** التأكد من صحة المبادئ المستنبطة ومدى مواءمتها للواقع الأكاديمي، وضمان وضوح المعاني العلمية ودقتها، ومراجعة النتائج والتوصيات للتحقق من واقعيته وقابليتها للتطبيق في كليات الحقوق، بالإضافة إلى الإشراف على ضبط الشكل العام للبحث.
- **تضارب المصالح:** لا يوجد تعارض في مصالح أي طرف من خلال كتابة البحث وتقديمه وتقييمه.
- **التمويل:** لا يوجد أي تمويل مخصص لهذا البحث
- **شكر وتقدير:** الشكر الجزيل لجامعة النجاح الوطنية ومجلاتها على جهودها في دعم البحث العلمي ونشره (www.najah.edu)

Open Access

This article is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License, which permits use, sharing, adaptation, distribution and reproduction in any medium or format, as long as you give

- الجناحي، عبد الباسط عباس. (2020). *المهارات الأساسية للتدريس الجامعي الفعال*. مؤسسة دار الصادق الثقافية. العراق.
- حمادة، سوسن سامي. (2014). *أساليب التدريس الحديثة*. دار أمجد للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.
- الخفاجي، عزيز. وأبو سعيدة، رياض. (دون سنة). *ملاحظات على تدريس القانون وتطوير مناهجه في الجامعات العراقية*. المؤتمر العلمي الأول، مجلة الكوفة (عدد خاص).
- الخليفة، حسن جعفر. (2003). *المنهج المدرسي المعاصر: المفهوم، الأسس، المكونات، التنظيمات*. مكتبة الرشد ناشرون. الرياض.
- خويصة، بهاء. (2019). *واقع التعليم القانوني في فلسطين وسبل تطويره*. <https://www.maannnews.net/articles/979837.html>
- خير الدين، أحمد. (1930). *علم المنطق*. المطبعة الرحمانية. مصر.
- الدحيات، عماد عبد الرحيم. (2019). *التعليم القانوني الجامعي بين الواقع والمأمول*. *المجلة التربوية الدولية المتخصصة*، 8(10).
- دروزة، أماني. (2011). *درجة مراعاة المعلمين في مدارس محافظة قلقيلية لمستويات "بلوم" للأهداف التربوية لدى تخطيطهم للتدريس*. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث - ب (العلوم الإنسانية)*، 25(10)، 2560-2582. <https://doi.org/10.35552/0247-025-2582-010-003>
- دواس، محمد. أحمد، سامر. الخطيب، رائد. والحموري، خالد. (2017). *شرح مبادئ الينيدرو لعقود التجارة الدولية (2010) (الجزء الأول)*. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.
- ديماس، محمد. (1999). *سياسات تربوية خاطئة*. دار ابن حزم. بيروت.
- سماره، عادل عبد العزيز عبد الحميد. (2007). *مسؤولية الماقل والمهندس عن ضمان لامتانة البناء في القانون المدني الأردني: دراسة مقارنة (رسالة ماجستير غير منشورة)*. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
- السوطري، حسن. (2020). *أثر استخدام أسلوب حل المشكلات في تدريس بعض المهارات الأساسية في كرة الطائرة على المهارات الحياتية لدى طلبة الصف العاشر الأساسي*. *مجلة جامعة النجاح للأبحاث - ب (العلوم*

appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made. The images or other third-party material in this article are included in the article's Creative Commons license, unless indicated otherwise in a credit line to the material. If material is not included in the article's Creative Commons license and your intended use is not permitted by statutory regulation or exceeds the permitted use, you will need to obtain permission directly from the copyright holder. To view a copy of this license, visit <https://creativecommons.org/licenses/bync/4.0/>.

المراجع

- إبراهيم، هيثم صالح. (2017). *طرق وأساليب التدريس الحديثة*. الرضوان للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.
- أبو زقية، أحمد. (2018). *مناهج كليات القانون وتطوير دراسة القانون*. *مجلة دراسات قانونية*، جامعة بنغازي، كلية القانون، ليبيا، 21.
- أبو شمالة، إبراهيم. (2012). *نحو تعلم قانوني فلسطيني أكثر حداثة وأعمق أثراً*. <https://qudsnet.com/post/216570/>
- أبو مطر، محمد عبد الله. (2020). *نشأة وتطور التعليم القانوني في قطاع غزة: دراسة حالة*. سلسلة أوراق بحثية حول التعليم القانوني. معهد الحقوق، جامعة بيرزيت.
- بالكناي، فوزي بن أحمد. (2019). *طرق تدريس وتقييم طلبة الدراسات العليا في القانون نحو بناء القدرات والخبرات*. *مجلة كلية القانون الكويتية العالمية*، (ملحق خاص، العدد 4، الجزء الأول).
- بن سينا، أبو علي الحسين بن عبد الله. (1036). *كتاب المنطق*. مكتبة الثقافة الدينية.
- التكروري، عثمان. (2013). *تعليم القانون في فلسطين*. المؤتمر العلمي الدولي حول "المناهج العلمية للتعليم القانوني: خبرات من أجل فلسطين"، جامعة الخليل.
- التكروري، عثمان. (2014). *الكافي في شرح قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001 (الجزء الثاني)*. مكتبة دار الفكر. أبو ديس.
- جارد، جوستاين. (1996). *عالم صوفي: رواية حول تاريخ الفلسفة*. دار يعرب للدراسات والنشر والتوزيع. دمشق، سوريا.

- Abu Matar, M. A. (2020). *The Emergence and Development of Legal Education in the Gaza Strip: A Case Study*. Legal Education Research Papers Series. Institute of Law, Birzeit University.
- Balknani, F. A. (2019). Methods of Teaching and Evaluating Postgraduate Law Students: Towards Capacity and Expertise Building. *Kuwait International Law College Journal*, Special Supplement, 4(1).
- Ibn Sina, Abu Ali Al-Hussein. (1036). *Book of Logic*. Religious Culture Library.
- Takkouri, O. (2014). *Al-Kafi in Explaining the Civil and Commercial Procedures Law No. (2) of 2001* (Vol. 2). Dar Al-Fikr Library. Abu Dis.
- Takkouri, O. (2013). *Legal Education in Palestine*. International Scientific Conference on "Scientific Curricula of Legal Education: Experiences for Palestine." Hebron University.
- Gaarder, J. (1996). *Sophie's World: A Novel About the History of Philosophy* (1st ed.). Dar Ya'rub for Studies and Publishing. Damascus, Syria.
- Al-Janabi, A. A. (2020). *Core Skills for Effective University Teaching* (1st ed.). Al-Sadiq Cultural Foundation. Iraq.
- Hamadeh, S. S. (2014). *Modern Teaching Methods*. Amjad Publishing and Distribution. Amman, Jordan.
- Al-Khafaji, A., & Abu Saeeda, R. Observations on Teaching Law and Developing Its Curriculum in Iraqi Universities. *1st Scientific Conference, Al-Kufa Journal*, Special Issue.
- Al-Khalifa, H. J. (2003). *The Contemporary School Curriculum: Concepts, Foundations, Components, and Structures*. Al-Rushd Publishers. Riyadh.
- الإنسانية، 34(8)، 1558-1533. <https://doi.org/10.35552/0247-034-008-007>
- السويidan، طارق. (2008). *التدريب والتدريس الإبداعي* (ط 3). الإبداع الفكري للنشر والتوزيع. الكويت.
- الشرايعة، عمار شفيق. (2011). *التوجيه النفيس في أساليب التدريس*. دار البداية ناشرون وموزعون. عمان.
- الشخيلي، عبد القادر. (1999). *قواعد البحث القانوني*. مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.
- طريه، محمد عصام. (2008). *أساليب وطرق التدريس الحديثة*. دار حمورابي للنشر والتوزيع. عمان، الأردن.
- الطويل، علي. (2000). *العادات العشر للتميز الدراسي*. دار ابن حزم. بيروت.
- العوجي، مصطفى. (2010). *القاعدة القانونية في القانون المدني*. منشورات الحلبي الحقوقية.
- كرم، يوسف. (1976). *تاريخ الفلسفة اليونانية* (ط 6). لجنة التأليف والترجمة والنشر.
- مسلم، إبراهيم أحمد. (1993). *الجديد في أساليب التدريس: حل المشكلات، تنمية الإبداع، تسريع التفكير العلمي*. دار البشير. عمان، الأردن.
- نصره، أحمد سليم، وعبد الله، ريناد كمال الدين. (2013). *واقع التعليم القانوني الأكاديمي وأثره على مهنة المحاماة*. المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مسواة".
- صادر عن www.Islamonline.net. *الدراسة: عقبات وحلول*. الدار العربية للعلوم. بيروت.

References

- Ibrahim, H. S. (2017). *Modern Teaching Methods and Techniques*. Al-Radwan for Publishing and Distribution. Amman, Jordan.
- Abu Zaqiya, A. (2018). Curricula of Law Faculties and the Development of Legal Studies. *Secretariat of the General People's Committee for Higher Education. Legal Studies Journal*, Faculty of Law, University of Benghazi, Libya, 2018(21).
- Abu Shamala, I. (2012). *Towards a More Modern and Impactful Palestinian Legal Education*. Retvied March 16, 2025, at 9:30 AM. from <https://qudsnet.com/post/216570/>.

- Al-Suwaidan, T. (2008). *Creative Training and Teaching* (3rd ed.). Al-Ibda' Al-Fikri Publishing. Kuwait.
- Al-Sharay'a, A. S. (2011). *Precious Guidance in Teaching Methods*. Al-Bidaya Publishers and Distributors. Amman.
- Al-Sheikhly, A. Q. (1999). *Rules of Legal Research*. Dar Al-Thaqafa Publishing. Amman, Jordan.
- Trabiyyeh, M. I. (2008). *Modern Teaching Methods and Techniques*. Hamurabi Publishing. Amman, Jordan.
- Al-Tawil, A. (2000). *Ten Habits for Academic Excellence*. Ibn Hazm Publishing. Beirut.
- Karam, Y. (1976). *History of Greek Philosophy* (6th ed.). Committee for Authorship, Translation and Publishing.
- Al-Ouji, M. (2010). *The Legal Rule in Civil Law*. Al-Halabi Legal Publications.
- Muslim, I. A. (1993). *Innovative Teaching Methods: Problem Solving, Creativity Development, Scientific Thinking*. Dar Al-Bashir. Amman, Jordan.
- Nusrah, A. S., & Abdullah, R. K. (2013). *The Palestinian Center for the Independence of the Judiciary and the Legal Profession "MUSAWA" – The Reality of Academic Legal Education and Its Impact on the Legal Profession*.
- Mathews, L.K. (2006). "Elements of Active Learning" Available at: <http://www.2una.edu/geography/active/elements.htm>.
- <https://maqam.najah.edu/>
- <http://muqtafi.birzeit.edu/>
- <https://studyshoot.com/university/>
- <https://bakkah.com/ar/knowledge-center/>
- Khweira, B. (2019). *The Reality of Legal Education in Palestine and Ways to Improve It*. Retvived March 12, 2025, at 11:30 AM, from <https://www.maannnews.net/articles/979837.html>.
- Khair Al-Din, A. (1930). *Logic*. Al-Rahmaniyah Press. Egypt.
- Al-Dahyat, I. A. (2019). University Legal Education: Reality and Aspirations. *International Specialized Educational Journal*, 8(10).
- Darwazeh, A. (2011). The Degree that The Qalqilia Schools Teachers Consider the Bloom's Taxonomy in Cognitive Domain when they Planning for Teaching. *An-Najah University Journal for Research - B (Humanities)*, 25(10), 2559–2582. <https://doi.org/10.35552/0247-025-010-003>
- Dwas, et al. (2017). *Commentary on the UNIDROIT Principles of International Commercial Contracts (2010)* (Vol. 1). Al-Halabi Legal Publications.
- Dimas, M. (1999). *Erroneous Educational Policies*. Ibn Hazm Publishing. Beirut.
- Mathews, L. K. (2006). Elements of active learning. Aavailable at: <http://www.2una.edu/geography/active/elements.htm>.
- Samara, A. A. A. (2007). *Contractor and Engineer Liability for Structural Integrity in Jordanian Civil Law: A Comparative Study* (Unpublished master's thesis). An-Najah National University, Nablus, Palestine.
- AL-Sotary, H. The impact of the use of problem- solving in teaching some basic skills in volleyball on the life skills of students in the tenth grade. *An-Najah University Journal for Research - B (Humanities)*, 34(8), 1533–1558. <https://doi.org/10.35552/0247-034-008-007>